Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 9, Sup Issue 12 (2025) • P: 86 - 49
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN: 2522-3372 (Online) • ISSN: 2522-3372 (Print)

The Reality of Internal Sharia Auditing in Institutions Providing Islamic Financial Services in Yemen: A Study and Evaluation

Dr. Saad Abdullah Ahmed Qasem Al-Aqra

Faculty of of Administrative Sciences | Albaydha University | Yemen

Received: 04/09/2025

Revised: 21/09/2025

Accepted: 28/09/2025

Published: 30/12/2025

* Corresponding author: sd1973a@yahoo.com

Citation: Al-Aqra, S. A. (2025). The Reality of Internal Sharia Auditing in Institutions Providing Islamic Financial Services in Yemen: A Study and Evaluation. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 9*(12S), 49 – 86. https://doi.org/10.26389/AJSRP.R060925

2025 © AISRP • Arab Institute for Sciences & Research Publishing (AISRP), United States, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The research aims to study and analyze the reality of internal Sharia auditing in institutions that provide Islamic financial services in Yemen through the practical and applied practice of the Sharia auditing function regarding the standards and guidelines issued by: the (AAOIFI) and the Central Bank of Yemen. The study used descriptive analytical method in the theoretical side, and Analytical Investigative approach in the practical side and Design a comprehensive questionnaire that included the information and data necessary for the study, focusing on six main areas, which are: Sharia auditing, appointment and formation, competence and qualifications of the Sharia audit team, independence and objectivity, duties and powers of the Sharia audit team, Sharia audit procedures, and finally, the obstacles and difficulties facing the Sharia audit team. The study relied on a comprehensive inventory of all institutions providing Islamic financial services in Yemen from the beginning of Islamic financial activity in Yemen until 2020 AD. The data was processed using SPSS. The findings in this research interestingly reveal that there are an absence of a regulatory framework governing the internal Sharia audit function in all Yemeni institutions that provide Islamic financial services based on the description of the regulatory standards for them There is also a decline and deficiency in the application of all research areas according to the results extracted from the research analysis. The research presents a series of recommendations forwarded to three main parties: financial institutions represented by general assemblies, boards of directors, Sharia supervisory boards, executive management, and any responsible bodies within them; official bodies represented by the Central Bank of Yemen; and researchers and specialists in Islamic finance, with the aim of strengthening the role of financial institutions and improving governance and Sharia auditing systems in line with the latest practices.

Keywords: Internal Sharia Audit, International Standards for Shari'a Auditing, Institutions providing Islamic financial services in Yemen.

و اقع التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن: دراسة وتقويم

الدكتور/ سعد عبد الله أحمد قاسم الأقرع

كلية العلوم الإدارية | جامعة البيضاء | اليمن

المستخلص: يهدف البحث إلى دراسة وتحليل واقع التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن من خلال الممارسة العملية والتطبيقية لوظيفة التدقيق الشرعي في ضوء المعايير والارشادات الصادرة عن: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وعن الجهات الرسمية ممثلة بالبنك المركزي اليمني، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الإطار النظري لها، والمنهج الاستقصائي التحليلي في الإطار التطبيقي والعملي من خلال تصميم استبانة شاملة تضمنت المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة تركزت في ستة محاور رئيسية هي: التدقيق الشرعي التعيين والتكوين، الكفاءة والأهلية لفريق التدقيق الشرعي، الاستقلالية والموضوعية، المهام والصلاحيات لفريق التدقيق الشرعي، إجراءات التدقيق الشرعي، وأخيراً العوائق والصعوبات التي تواجه فريق التدقيق الشرعي. واعتمد البحث الحصر الشامل لجميع المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن منذ بداية نشأت العمل المالي الإسلامي في اليمن وحتى 2020م، وتم معالجة البيانات وفق الحزمة الاحصائية SPSS، وتوصل البحث إلى أن هناك غياب الإطار التنظيمي الناظم لوظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في جميع المؤسسات اليمنية التي تقدم خدمات مالية إسلامية بناء على توصيف المعايير الناظمة لها، كما أن هناك تدني وقصور في تطبيق جميع محاور البحث وفق النتائج المستخلصة من تحليل البحث، وتم توجيه التوصيات إلى ثلاث جهات رئيسية هي: المؤسسات المالية ممثلة في الجمعيات العمومية و مجالس الإدارة وهيئات الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية وأي جهات مسئولة فيها، والجهات الرسمية ممثلة بالبنك المركزي اليمني والباحثين والمتخصصين في المالية الإسلامية لتعزيز دور المؤسسات المالية وتحسين نظم الحوكمة والتدقيق الشرعي بما يتوافق وأحدث الممارسات.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الشرعي الداخلي، المعايير الدولية للتدقيق الشرعي، المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن.

مقدمة:

تشهد المالية الإسلامية توسعاً ملحوظاً في المعاملات والمنتجات المالية والمصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، سواءً في مجال افتتاح مؤسسات مالية ومصرفية جديدة أو من خلال تحول بعض الأنظمة المصرفية التقليدية إلى أنظمة مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة، أو تحول بعض المؤسسات المالية التقليدية إلى مؤسسات إسلامية، أو فتح فروع ونوافذ إسلامية في مؤسسات تقليدية، حيث أظهرت التقارير المالية الدولية مقدار حجم قطاع الخدمات المالية الإسلامية في العالم بنحو *3.25* تريليون دولار أمريكي في عام *2022* م بنسبة نمو تقدر *6.2%*على أساس سنوي في الأصول لعام *2021*م البالغة *3.06* تريليون دولار (*IFSB:2022*) برغم الظروف المالية العالمية الصعبة التي تكبدها الاقتصاد العالمي بعد جائحة (*COVID-19*).

وقد أدى التطور الذي شهدته المالية الإسلامية إلى تطور الهياكل التنظيمية لهذه المؤسسات والتوسع في تقديم الخدمات المالية الإسلامية وتعزيز الاقبال والطلب على خدماتها خصوصاً من الذين لديهم وازع ديني و يرغبون في ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتجارية التي تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية.(*Almanseer:2017*)، الامر الذي جعل من الضرورة أن تمتلك صناعة التمويل الإسلامي آلية مناسبة وفعالة للرقابة والمراجعة والتوازن تتمثل في تحقيق وتدقيق يتوافق مع أهدافها ومهامها لتحقيق مقاصد الشريعة.(*Yaacob & Donglah:2012*).

وقد وضعت الأطر الحاكمة لعمل تلك المؤسسات من التشريعات واللوائح والنظم والأدوات الرقابية والإدارية والمصرفية والشرعية، فتم تعيين هيئة الرقابة الشرعية كشرط من شروط الانشاء والتأسيس لأي مؤسسة مالية إسلامية للقيام بعملية الافتاء والرقابة والمراجعة، واعتقد البعض اقتصار الأمر على ذلك، والناظر يجد جوهر عمل الهيئة مرتكزاً على الفتوى وإصدار القرارات والارشادات ووضع النماذج والعقود واعتماد المنتجات، وطبيعة وضع الهيئة الشرعية لا يمكنها من القيام بالجزء الآخر من الرقابة والتدقيق الشرعي وفحص المعاملات ومتابعها باستمرار للإدارات التنفيذية من خلال مراحل التدقيق والرقابة الثلاث (قبل، وأثناء، وبعد). (الضرير: 2001).

وقد توجهت المؤسسات المالية الإسلامية الراعية لعمل المؤسسات الإسلامية لإعداد المعايير التي تنظم جانب الرقابة والتدقيق الشرعي فأصدرت الأيوفي المعيار رقم (2) الرقابة الشرعية، والمعيار رقم (3) معيار المراجعة الشرعية الداخلية، واخيراً المعيار رقم (11) معيار التدقيق الشرعي الداخلي، كما أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية ماليزيا المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية معيار رقم 10 لعام 2009م،*(IFSB,2009)*). ومع أهمية وجود المعايير وإصدارها وإرشاد المؤسسات بالعمل بها، إلا أن تطبيقها في الواقع العملي للمؤسسات المالية الإسلامية لازال محل تساؤل عند البعض خصوصاً في ظل التنظيم الذاتي لحوكمة الفتوى والتشريع الذي يعهد إلى كل مؤسسة إصدار الفتاوي والقرارات الشرعية الخاصة بها (*Hasan& Ruslan,2015*).

وبالتالي كان التدقيق الشرعي ضرورة لمساعدة الهيئة الشرعية في الحكم على مدى التزام المؤسسة بالضوابط والأدلة والفتاوى والقرارات التي أصدرتها هيئة الفتوى، ومدى التطبيق السليم للمنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة.

وفي هذا الإطار جاء هذا البحث لإبراز مكانة التدقيق الشرعي وأهميته في تقديم شهادة التزام المؤسسة بأحكام الشرعية من خلال دراسة واقع التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية في اليمن في ضوء الأطر و المعايير المنظمة لذلك، لبلورة أطر تنظيمية ومعيارية لتحسين أداء الإشراف الشرعي على المؤسسات الإسلامية.

مشكلة الدراسة:

تشير الكثير من الدراسات إلى أن جميع المؤسسات المالية الإسلامية ملتزمة بشكل أو بآخر بتشكيل هيئة للفتوى والرقابة الشرعية، أو هيئة رقابة شرعية، أو هيئة شرعية، أو لجنة شرعية، على اختلاف المسميات بين المؤسسات. ويأتي الالزام عن طريق القوانين المنظمة لأعمال تلك المؤسسات أو الأنظمة الاساسية المنشأة لها (بهجت: 1994م). ومن جهة أخرى حرصت المؤسسات المالية التقليدية التي تقدم خدمات مالية إسلامية على تكوين هيئات شرعية لتزويدها بالرأي الشرعي في المسائل المعروضة عليها، إضافة إلى الإشراف على العقود والاتفاقيات ودراسة اللوائح والنظم وتقديم التقارير السنوية إلى الجمعية العمومية للمساهمين.

وبرغم الاسهامات الكبيرة التي بذلتها الهيئات الشرعية في توجيه العمل المصرفي الإسلامي وابتكار المنتجات في ضوء فقه المعاملات وأعطت الثقة لشريحة واسعة من الجمهور بأن تلك المؤسسات تعمل وفق احكام الشرعية من خلال تقاريرها السنوية وإصدارها للفتاوى والقرارات وغيرها من أنشطة التوعية والتثقيف.

إلا أنه كان ينتظر من الهيئات الشرعية إضافة إلى ما ذكر من مهام أن تتولى بذاتها مهمة التأكد والاستيثاق من أن القرارات والفتاوى التي أصدرتها قد تم الالتزام بها من خلال إجراء المراجعة والتدقيق الشرعي، وهذا يتعارض في نظر البعض ومكانة هيئة الرقابة الشرعية كونها تتكون من شخصيات لها التزاماتها الشخصية ومسئولياتها الكبيرة ولا تجتمع إلا بصورة دورية فلا تتم الرقابة بصورة فعالة. فلا تملك القدرة على إصدار الحكم والتأكد والاستيثاق تماماً إلى سلامة الأعمال المنفذة (القرضاوي: 15).

والناظر لواقع التدقيق الشرعي في المؤسسات الإسلامية يجد أن جزء منها لم يتبن وظيفة التدقيق الشرعي فلا يوجد أي جهة مسئولة عنه ويكتفى بالاستجابة لطلبات أعضاء هيئة الرقابة وتوفير بعض المعاملات للنظر فيها بصورة عشوائية تفتقد إلى المنهجية العلمية في التدقيق الشرعي وبالتالي تكون درجة المصداقية والثقة في التزام المؤسسة بالشريعة منقوصاً، وبعض المؤسسات تعين مراقبا شرعيا يعهد إليه مهمة التدقيق الشرعي وإن كانت خطوة في الاتجاه الصحيح إلا أنه بحكم مؤهلاته الشرعية لا يتوفر لديه الالمام بأدوات وأساليب التدقيق وما يتطلبه من خطط وإجراءات تنفيذية فضلا عن اتساع حجم المؤسسة وتعقيد العمليات التي تقوم بها، والبعض الآخر من المؤسسات أنشأت وحدات مستقلة وعينت موظفين اسندت إليهم مهام التدقيق الشرعي (عيسى:2002).

وإننا في هذه الدراسة نحاول استكشاف الممارسات الفعلية والعملية لواقع التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن في ضوء المعايير والارشادات الصادرة عن الجهات الرسمية ممثلة بالبنك المركزي اليمني وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية (أيوفي) والوقوف على أهم الاشكالات والثغرات والقضايا التي تؤثر على حوكمة الشريعة من أجل تزويد الجهات المعنية بالمقترحات والنتائج التي تسهم في تطوير الصناعة المالية الإسلامية في اليمن.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية البحث من طبيعة الموضوع الذي يتناوله وهو دراسة وتحليل واقع التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن، وذلك لما له من خصوصية في الصناعة المالية الإسلامية وضرورة حضور الجانب الشرعي في جميع أوجه العمل والنشاط المالي الإسلامي، وأن إعطاء الأهمية الملائمة لهذا الموضوع يسهم في تعزيز واجب المؤسسة في الالتزام الشرعي خصوصاً في ظل تطور العقود والتطبيقات وتنوعها وكثرتها في المؤسسات المالية الإسلامية (مشعل: 2021:ص38) ، كما أنه لا يوجد بحث في حدود علم الباحث تناول هذا الموضوع في إطار اليمن وتبرز أهمية الدراسة من ناحيتين:

- **الناحية العلمية:** يؤمل أن يسهم البحث في إثراء بحوث التدقيق الشرعي الداخلي في ضوء الإطار الشرعي والمنهاج الإسلامي في إطاره النظري إذ يعتمد في جوهره على مبدأ الحسبة الذي يعتبر من أقدم مبادئ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما يركز البحث على المبادئ الدولية والمعايير الناظمة للتدقيق الشرعي الداخلي في نطاق بيئة العمل وبيان مدى حاجة المؤسسات المالية اليمنية لتلك المعايير والمبادئ الارشادية في إطار شامل يعزز مبادئ الالتزام الشرعي ودور الجهات الإشرافية ممثلة بالسلطة القانونية الرسمية والتنظيمية في تطوير ومساعدة المؤسسة في تحقيق واجبها بالالتزام الشرعي وفق أحداث الطرق و الممارسات.
- **الناحية العملية:** تنبع أهمية البحث من ضرورة الوقوف العملي إلى أي مدى يتم ممارسة التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية اليمنية، والكيفية التي يسلكها المدقق الشرعي في الحصول على أدلة الاثبات الكافية والعينات الملائمة لتبرير رأيه وتوثيق ذلك في ضوء اوراق العمل المعدة من قبل المدقق لتعزيز أفضل الممارسات التطبيقية. وتزداد أهمية البحث من خلال الدور التأكيدي والاستشاري الذي يضطلع به المدقق الشرعي لضمان الامتثال الشرعي وتحقيق أعلى درجات الثقة لدى جمهور المتعاملين مع تلك المؤسسات.

أهداف البحث:

يهدف البحث في إطاره العام إلى دراسة وتحليل واقع التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن من خلال الممارسة العملية والتطبيقية لوظيفة التدقيق الشرعي للتعرف على مدى وجود إطار عملي للتدقيق الشرعي وطبيعة المهام والصلاحيات التي يمارسها وما إذا كان بحاجة إلى مزيد من التطوير والتحسين من خلال السعي الى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على الإطار النظري للتدقيق الشرعي الداخلي.
2. دراسة مدى تطبيق المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن للمعايير الناظمة للتدقيق الشرعي.
3. معرفة الاساليب والوسائل المتبعة في مطابقة العمليات والمعاملات التي تقوم بها المؤسسة والتعليمات والفتاوى والقرارات الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية.
4. تحديد مستوى أداء وظيفة التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية اليمنية.
5. الوقوف على أبرز المشكلات التي تواجه وظيفة التدقيق الشرعي.
6. التحقق من مدى وجود الافصاح الشرعي أثناء ممارسة وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي.
7. تقديم التوصيات والارشادات والمقترحات العملية لتطوير مهنة التدقيق الشرعي في المؤسسات اليمنية.

فروض البحث:

1. يوجد اختلاف في تكوين الإطار التنظيمي للتدقيق الشرعي في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن والأطر المعيارية الناظمة لها.
2. يوجد اختلاف في طبيعة الجهات المناط بها مهمة التدقيق الشرعي في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن وما قررته المعايير الدولية المنظمة لمهنة التدقيق الشرعي.
3. يتمتع فريق التدقيق الشرعي في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن بالمؤهلات العلمية والتخصصات الفنية التي تتطلبها المعايير الدولية.
4. يتمتع فريق التدقيق الشرعي بالاستقلالية والموضوعية والصلاحيات الكاملة أثناء قيامه بوظيفة التدقيق الشرعي في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية.
5. يوجد لدى الجهة المناط بها مهمة التدقيق الشرعي الداخلي الاجراءات العملية والأدلة والمرجعية والآليات الواضحة التي تمكنها من ممارسة مهنة التدقيق بكفاءة وفعالية.
6. هناك صعوبات وعوائق تواجهه مهنة التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن.

أسئلة البحث:

1- ما المقصود بمفهوم التدقيق الشرعي الداخلي كما نصت عليه المعايير الدولية وهل يتوافق وما هو مطبق في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن؟
2- هل هناك إطار تنظيمي لمهنة التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن يتطابق والمعايير الناظمة لها؟
3- هل الجهات التي تمارس مهمة التدقيق الشرعي الداخلي لديها المؤهلات والتخصصات المهنية اللازمة لذلك؟
4- هل يوجد اختلاف في طبيعة المهام والصلاحيات المناطة بفريق التدقيق الشرعي في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن ؟
5- ما الأساسيات الاجرائية التي يعتمد عليها فريق التدقيق الشرعي عند ممارسة وظيفة التدقيق؟
6- هل يوجد صعوبات ومعوقات تواجه مهنة التدقيق بصفة عامة وعمل المدققين بصفة خاصة؟

منهجية البحث:

في ضوء مشكلة البحث واهدافه وفروضه اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى جمع المعلومات والحقائق والبيانات عن الموضوع محل الدراسة ومحاولة تفسير تلك الحقائق وتحليلها للوصول إلى إبداء الاقتراحات بشأن الموضوع من خلال الدراسات والأطروحات والكتابات التي تطرقت لموضوع التدقيق الشرعي الداخلي، وعادة ما يستخدم هذا الأسلوب في مثل هذه الدراسات، كما تم استخدام المنهجية الاستقصائية التحليلية لواقع التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن من خلال تصميم استبانة شاملة حوت المعلومات والبيانات اللازمة والضرورية للبحث في ضوء المتطلبات الرسمية والمعايير الناظمة لمهنة التدقيق الشرعي الداخلي.

المصطلحات:

التدقيق الشرعي الداخلي: هو وظيفة كجزء من أجهزة الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية وهي مستقلة عن الادارة التنفيذية والهدف الاساسي منها توفير الضمانات لأولئك المسئولين عن الحوكمة وهيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بالالتزام المؤسسة المالية الإسلامية بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.

المراجعة الشرعية الداخلية: هو النظام الذي تضعه وتصممه إدارة المؤسسة في ضوء المتطلبات والمعايير الشرعية المقرة من الهيئة الشرعية للمؤسسة والجهات الشرعية الأخرى المعتمدة، انطلاقا من أن مسؤولية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في مختلف معاملات المؤسسة والتأكد من ذلك هي مسؤولية الإدارة والموظفين في مختلف المستويات. ولهذا النظام مقومات وأدوات.

المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن: جميع البنوك الإسلامية العاملة في اليمن، والفروع الإسلامية للبنوك التقليدية وشركات التأمين الإسلامي التي لديها هيئات رقابة شرعية، ولا يدخل فيها البرامج التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي.

المؤسسات اليمنية: المؤسسات المالية الإسلامية في اليمن

AAOIFI : هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين)

IFSB: مجلس الخدمات المالية الإسلامية (ماليزيا)

الدراسات السابقة:

1- السرحي: (2020): بعنوان: تقييم واقع الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية وتطويرها في اليمن.

تناولت الدراسة تطوير وتفعيل الرقابة الشرعية بشقيها الفتوى والمراجعة في البنوك الإسلامية اليمنية وتم التركيز على هيئة الفتوى من خلال الاستقلالية والزامية الفتوى واليات اصدار الفتاوى وممارسة المراجعة الشرعية الداخلية وقد تطرق الباحث الى الرقابة الشرعية الداخلية وأكد على ضرورة إيجادها وتوفير النصوص المرجعية لها، وضرورة استقلالها عن الادارة التنفيذية حتى تمارس أعمالها بأسلوب مهني.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسة السابقة أنها دراسة متخصصة ومعمقة ومتوسعة بواقع التدقيق الشرعي في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية سواء كانت بنوك أو شركات تكافل أو فروع إسلامية لبنوك تقليدية و الذي لم تشر إليه الدراسة السابقة التي اقتصرت على دراسة هيئة الفتوى الشرعية والمراجعة، كما ركزت هذه الدراسة على الواقع العملي للتدقيق الشرعي من خلال القيام بمسح ميداني لجميع المؤسسات المالية في إطار المعايير الناظمة لمهنة التدقيق الشرعي سواء كانت دولية أو محلية ومقارنتها بالأطر الناظمة لعملها. واخيراً انفردت دراستنا باليات التعيين والتكوين والمهام والصلاحيات لفريق التدقيق الشرعي والاجراءات المتعبة اثناء ممارسة وظيفة التدقيق الشرعي في تلك المؤسسات.

2- يس، سفيان ميسرة (2019): بعنوان: واقع التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية العمانية

تناولت الدراسة أهمية التدقيق ونشأته في عمان والهيكل التنظيمي للتدقيق الشرعي حسب تعليمات البنك المركزي العماني ومكونات إدارة التدقيق والرقابة الشرعية وضرورة وجود المراجع الشرعي الداخلي وتناول أبرز التحديات سواء كانت مهنية أو تنظيمية أو شرعية.

وتختلف دراستنا أنها أكثر تفصيلا بالمقارنة مع المعايير الناظمة للتدقيق الشرعي الداخلي وهو مالم تتناوله دراسة (يس) ويميز دراستنا الإطار التطبيقي والعملي للدراسة هو اليمن في ضوء تعليمات البنك المركزي اليمني.

3- مشعل، عبدالباري (2021): بعنوان: دور التدقيق الشرعي الداخلي في تعزيز الحوكمة والالتزام الشرعي في البنوك الإسلامية.

تناولت الدراسة التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية المبني على المخاطر وفق أفضل الممارسات الدولية والمعايير المهنية وتقييم نظام الرقابة الشرعية الداخلية ومراقبة كفاءته وتحسينه وتوصلت الدراسة إلى الوصول إلى فعالية التدقيق الشرعي بالتركيز على مواطن الخطر، وأن دور الرقابة الشرعية الداخلية تحويل مفاهيم الالتزام والشرعي والحوكمة من شكلها النظري إلى إجراءات قابلة للتطبيق وأن الدور المهم للمدقق الشرعي هو مراقبة تشغيل نظام الرقابة الشرعية الداخلية والتوصية بالتحسينات اللازمة.

استفادت الدراسة الحالية من الخلفية النظرية للمادة وانفردت عنها بدراسة تطبيق مقارنة بين واقع التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية التي تقدم خدمات إسلامية في اليمن والمعايير الناظمة لها من خلال مسح ميداني لتلك المؤسسات.

4- Ab Ghania، Ariffinb، Abdul Rahman (2022) ، بعنوان: فعالية وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية الماليزية..

تناولت الدراسة فعالية وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية الماليزية، وتقييم مدى فعالية وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات الماليزية التي اعتمدت على مسح الممثلين الرئيسيين لوظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الاسلامية في ماليزيا وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك مستوى فعالاً لوظيفة التدقيق الشرعي وأن أغلب المؤسسات الماليزية قد أنشأت مستوى فعالاً لوظيفة التدقيق الشرعي مما يشكل تطوراً إيجابياً في تعزيز حوكمة الشريعة في ماليزيا، وقد أظهرت الدراسة الدور الفاعل للبنك المركزي الماليزي في تكثيف الرقابة والاهتمام على فعالية التدقيق الشرعي في مؤسسات التكافل والنوافذ الإسلامية.

يظهر مجال اختلاف الدراسة الحالية في مكان التطبيق حيث تناولت دراستنا واقع التدقيق الشرعي في اليمن الإطار الفكري في مقارنة الدراسة بالمعايير الدولية بخلاف دراسة ماليزيا التي استندت الى تعليمات البنك المركزي الماليزي.

5- الشائبي و المحروق (2025) بعنوان: واقع تطبيق التدقيق الشرعي الداخلي وسبل تحسينه في المصارف الإسلامية الليبية (الليبية.)

هدفت الدراسة إلى تقييم واقع التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الليبية وسبل تحسينه وتعزيزه من خلال مسح ميداني لعينة من المؤسسات وأظهرت الدراسة أن للتدقيق الشرعي دورا مهما في تعزيز ثقة العملاء وضمان سلامة وشرعية معاملات المصارف الإسلامية، كما أظهرت الدراسة أن هناك غموضاً في دور الهيئة الشرعية في الهيكل التنظيمي للمؤسسات المالية.

تتميز دراستنا بتناولها الوضع العملي في اليمن وكذلك الإطار النظري للتدقيق الشرعي الداخلي القائم على المعايير الحاكمة لعمله في ضوء مقررات المعايير الدولية ومقارنتها بما هو واقع في الميدان.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق الشرعي وأهميته في المؤسسات المالية الإسلامية

أولا: الإطار المفاهيمي للتدقيق الشرعي:

1- مفهوم التدقيق الشرعي:

التدقيق في اللغة: من دق الشيء يدقه دقاً إذا رضه، أو ضرب الشي بالشيء حتى يهشمه، والتدقيق إنعام الدق، وهو خلاف الغليظ، والقول جله ودقه أي قليله، ودقق فيه بإحكام وإتقان (ابن منظور:*1414* هـ، الجوهري:*1997* م). والتدقيق مصدر دَقَقَ: كَانَ عَلَيْهِ تَدْقِيقُ الحِسَابِ: أَي ضَبْطُهُ بِإِمْعَان، أمعن النظر فيه درسه بانتباه وعناية أَمْعَنَ فِيهِ النَّظَرَ لِيَكُون خالياً مِنَ الخَطَأ(معجم المعاني: https://www.almaany.com/).

وفي الاصطلاح: إثبات المسألة بدليل دق طريقه لناظريه،(المناوي: 1990م) أو يقال إنه إمعان النظر والفكر في الدليل وفي إفادته الحكم (قلعجي و قنيبي: 1988م).

و أما تعريف كلمة الشرعي لغة: فالشين والراء والعين أصل واحد، وهو شيء يفتح في امتداد يكون فيه والشريعة هي مورد الشاربة الماء. (القزويني: 1979م) ، وتناول الماء بفيه، كما تطلق الشريعة على المواضع التي ينحدر منها الماء.(ابن منظور:1414هـ) ، وتطلق الشرعة والشرع والشريعة على الدين فالشريعة ما شرع الله تعالى لعباده، والظاهر المستقيم من المذاهب. (الفيروزآبادى: 2005م). وقد ربط الفيومي معنى الشريعة التي يطلق على الدين، بمعنى الشريعة التي تطلق على مورد الماء بقوله: "الدين والشرع والشريعة مثله مأخوذ من الشريعة وهي مورد الناس للاستقاء سميت بذلك لوضوحها وظهورها وجمعها شرائع وشرع الله لنا كذا يشرعه أظهره وأوضحه". (الفيومي: بدون).

وبهذا نجد المطابقة بين المعنى اللغوي العام للتدقيق الشرعي والمعنى الاصطلاحي فمن معانيه اللغوية الدقيق فالمدقق الشرعي يطلع على كل الجزئيات بشكل دقيق، ويتأكد من المعاملات والإجراءات جلها ودقها، ويقوم بأعماله بإحكام وإتقان وفق ما جاء في شريعة الله.

2- تعريف التدقيق الشرعي اصطلاحاً:

تناولت عدد من الدراسات المتخصصة في الرقابة الشرعية مفهوم التدقيق الشرعي بالنظر إلى جملة من الاعتبارات على النحو التالي:

التعريف بمفهومه العام:

التدقيق الشرعي هو: "التحقق من أن المؤسسة قامت بواجبها تجاه الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، فيما تنفذه من معاملات وأنشطة". فهو من باب مراجعة الالتزام. وهذا التعريف اختارته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (برنامج المراقب والمدقق الشرعي: بدون).

كما يطلق على أنه: فحص مدى التزام (المؤسسة) بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها(حمد:2015). وعرفه بعض الخبراء أنه: جمع وتقييم الأدلة عن أنشطة الشركة لتحديد مدى توافقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والتقرير عن ذلك. (مشعل: 2013).

التعريف من حيث الوظيفة والعمل:

يُعرف بأنه: "عملية يقوم بها شخص مؤهل مستقل المدقق تتضمن فحص أعمال المؤسسة المالية الإسلامية والعقود المبرمة. بهدف إعطاء رأي عن مدى التزام الإدارة بالضوابط والتوصيات والفتاوى الشرعية الصادرة عن الهيئة/أو المستشار الشرعي للمؤسسة، والالتزام بالمعايير الشرعية الصادرة عن أيوفي وعن المجامع الفقهية والندوات والمؤتمرات المصرفية.(جاسر: 2009).

التعريف من حيث الموقع والنظام:

يُقصد بأنه: "إدارة من إدارات المؤسسة المالية الإسلامية، معنية بالتأكد من أن المؤسسة قد أدت مسؤولياتها تجاه تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقا لما تقرره هيئة الفتوى للمؤسسة (الجاسر:2009).

كما عرف التدقيق الشرعي بأنه:" هو أحد مكونات نظام الرقابة الشرعية الداخلية ويقصد به وحدة إدارية ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف وظيفتها مساعدة الإدارة في التحقق من حسن أداء نظام الرقابة الشرعية الداخلية وفاعليته في تحقيق واجبات إدارة المصرف في ضمان الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويقوم بهذه الوظيفة مراجعون شرعيون داخليون". (مشعل:2015).

وبالنظر إلى استخدام لفظ التدقيق الشرعي فإنه يطلق ويراد به ثلاثة أطراف (هيئة الرقابة الشرعية، التدقيق الشرعي الخارجي، التدقيق الشرعي الداخلي. الأكثر شهرة اليوم بلفظ التدقيق الشرعي). (الشاعر:2015) ، والأطراف المذكورة تسمى أركان الانضباط الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية لما تمتع به من استقلالية نظامية وقانونية في المؤسسة المالية و الدور المنوط بها وسيتم توضيح المقصود بها من خلال التعريفات التالية:

هيئة الرقابة الشرعية: هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين من فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات، ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتكون فتاواها وقراراتها ملزمه للمؤسسة. (أيوفي:2015).

التدقيق الشرعي الخارجي: التحقق من أن المعاملات التي تم تنفيذها من قبل المؤسسة تتفق مع فتاوى وقرارات وإرشادات هيئة الرقابة الشرعية. ويجب أن يتم هذا التحقق على أساس فحص المعاملات وتعتمد طبيعة الفحص وحجمه على ظروف كل مؤسسة على حده، ويقوم بهذا المراجع الخارجي فقط ولا يشمل وظيفة المراجعة الشرعية الداخلية. (أيوفي:2015).

التدقيق الشرعي الداخلي: هو نشاط تقييمي، وتشمل وظائفه من بين أمور أخرى، فحص وتقييم فعالية وكفاءة نظام الرقابة الشرعية بهدف معرفة ما إذا كان النظام القائم ومدى الالتزام به يوفران تأكيداً معقولاً بأن إدارة المؤسسة قد أدت مسؤولياتها تجاه ضمان تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها، وفقا لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة. (أيوفي:2015).

وفي ضوء الإطلاقات المذكورة فإن التدقيق الشرعي ينظر إليه على أساس داخل المؤسسة وخارجها فإنه يقسم إلى التدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي وللتعرف على الفرق بينهما فإن الحد الفاصل بينهما هو الهيكل التنظيمي للمؤسسة المالية، والذي يبدأ بمجلس إدارة المؤسسة؛ فأي جهاز للتدقيق الشرعي يخضع لأي مستوى إداري ضمن الهيكل التنظيمي من حيث التعيين والعزل والمكافأة والمساءلة والتقرير يعد جهة داخلية، وأي جهاز للتدقيق الشرعي يخضع - من حيث التعيين والعزل والمكافأة والمساءلة والتقرير - للجمعية العمومية للمؤسسة - وهي جهة خارج الهيكل التنظيمي للمؤسسة - يعد جهة خارجية وفقا للمصطلحات المتعارف عليها في هذا الشأن.(الجاسر:2009).

وبالتالي فإنه يمكن تعريف التدقيق الشرعي الداخلي بالاستناد الى تعريف التدقيق الداخلي الصادر عن معهد المدققين الداخلين الدولية IAA أنه:

"نشاط تأكيدي، استشاري، موضوعي مستقل داخل المنشأة، مصمم لمراقبة وتحسين إنجاز أهداف المنشأة، من خلال التحقق من اتباع المؤسسة للضوابط والأحكام الصادرة من قبل الهيئة الشرعية، وكذلك السياسات والخطط والإجراءات اللازمة لتنفيذ المنتجات الشرعية، واقتراح التحسينات اللازم إدخالها حتى تصل المؤسسة إلى درجة الامتثال الشرعي الأمثل". (عيسى: 2013).

وإذا نظرنا إلى طبيعة تغطية مفهوم التدقيق الشرعي لثلاثة عناصر رئيسة في المؤسسة المالية الإسلامية أهدافها التي تسعى لتحقيقها ونظام الرقابة والضبط الشرعي وحوكمة هياكل الأنشطة الشرعية فإنه يمكن تعريف التدقيق الشرعي الداخلي بأنه: (عطية: 2016).

"نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية شرعية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة من خلال التحقق من التزام المؤسسة بالضوابط والفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية. بما يساعد في تحقيق أهداف المؤسسة، عن طريق اتباع أسلوب منهجي منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر الشرعية ونظام الرقابة الشرعية وحوكمة هياكل الأنشطة الشرعية".

حيث يشمل التعريف النقاط الرئيسة لمفهوم التدقيق الشرعي الداخلي التالية:

1. نشاط (Activity): دائرة في المؤسسة المالية الاسلامية .
2. مستقل (Independent): ارتباط التدقيق الشرعي الداخلي بجهة معينة من قبل مالكي المؤسسة المالية الاسلامية هيئة الرقابة الشرعية، الأمر الذي يمكنها من القيام بأعماله دون تدخل أي جهة في نطاق ونتائج التدقيق الشرعي.
3. موضوعي (Objective): القيام بالأعمال والمهام دون تحيز أو محاباة، والاعتماد على الأدلة لتوثيق نتائج عمليات التدقيق الشرعي.
4. تأكيدي (Assurance): اتخاذ إجراءات التدقيق الشرعي للتأكد من أن المؤسسة المالية متقيدة بالضوابط والاحكام الشرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.
5. استشاري (Consulting): تزويد الإدارة العليا أو مجلس الإدارة أو هيئة الرقابة الشرعية بأي دراسات أو أراء أو مقترحات لتقييم نظام الرقابة الشرعي وتحسين الامتثال الشرعي في المؤسسة المالية الاسلامية.
6. إضافة قيمة (Add Value): تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية بتأكيد موضوعي ومعقول عن نظام الرقابة الشرعي، وتقديم توصيات وقائية للمخاطر الشرعية وزيادة كفاءة العمليات.
7. منهجي منظم (Systematic): وذلك من خلال اتباع معايير المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية والمعايير الشرعية.
8. الانضباط الذاتي (Discipline) التدريب لتبني نمط بالسلوك ليصبح عادة بالتقيد بالضوابط الشرعية في جميع العمليات والانشطة.
9. إدارة المخاطر الشرعية: عملية تحديد وقياس وتقييم المخاطر الشرعية والسيطرة عليها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية، واتخاذ الاستراتيجيات الملائمة لتلافيها إن أمكن، أو تخفيضها إلى الحد المقبول، أو تجنبها، وأنها مسؤولية كافة الأفراد في المؤسسة بما فيها هيئة الرقابة الشرعية.
10. نظام الرقابة الشرعية: هو نظام متكامل يهدف الى التحكم الشرعي وتتأثر بجميع الكيانات الداخلية, من خلال الامتثال وفحص العقود والاتفاقيات والنشاطات والعمليات وحماية الحقوق وكتابة التقارير لتحقيق أهداف المؤسسة المالية الاسلامية بالطرق التي تتفق وأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية.

11. حوكمة هياكل النشاطات الشرعية: السياسات والإجراءات والمعايير التي تنظم تشابك العلاقات بين أصحاب المصالح لتحقيق أهداف المصرف بما يتوافق مع الإرشادات الصادرة عن بعض المؤسسات المالية الاسلامية المختصة.

وفي ضوء ما سبق فإنه تم النظر إلى التدقيق الشرعي باعتبارين:

الأول: الوحدة الإدارية التي تقوم بأعمال التدقيق الشرعي الداخلي، وهذا ما سارت عليه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في برنامج المراقب والمدقق الشرعي، إذ عرفت التدقيق الشرعي بأنه: وحدة إدارية ضمن الهيكل التنظيمي لـ (المؤسسة)، وظيفتها مساعدة إدارة (المؤسسة) في التحقق من حسن أداء نظام الرقابة الشرعية الداخلية وفاعليته في تحقيق أهداف إدارة (المؤسسة) في ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. (برنامج المراقب والمدقق الشرعي: بدون).

الثاني: جزء من أجزاء نظام الرقابة الشرعية في (المؤسسة)، وهذا ما سار عليه بنك الكويت المركزي إذ عرفه بأنه: عملية دورية تتمثل في فحص وتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية، بهدف معرفة فيما إذا كان النظام القائم ومدى الالتزام به يوفر تأكيدا معقولاً بأن إدارة البنك قد أدت مسؤوليتها تجاه ضمان تطبيق أحكام ومقاصد الشريعة الاسلامية، وفقاً لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية في البنك.(البنك المركزي الكويتي:2016).

ثانياً: التدقيق الشرعي والمصطلحات المشابهة

ويرجع التفريق المذكور إلى التداخل في إطلاق مفهوم الرقابة الشرعية الداخلية والذي يراد به التدقيق الشرعي الداخلي (آدام:2002م) والذي نجمله على النحو التالي (مشعل:2015):

الرقابة الشرعية الداخلية: يقصد بها في علم التدقيق، النظام وليس إدارة التدقيق، وهذا النظام تضعه وتصممه إدارة المؤسسة في ضوء المتطلبات والمعايير الشرعية المقرة من الهيئة الشرعية للمؤسسة والجهات الشرعية الأخرى المعتمدة، وذلك انطلاقا من أن مسؤولية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في مختلف معاملات المؤسسة والتأكد من ذلك هي مسؤولية الإدارة والموظفين في مختلف المستويات. ولهذا النظام مقومات وأدوات.

التدقيق الشرعي الداخلي هو: أحد مكونات نظام الرقابة الشرعية الداخلية"، وأدواته، وهو وحدة إدارية (إدارة أو قسم) ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة. ووظيفة هذه الوحدة مساعدة الإدارة في التحقق من حسن أداء نظام الرقابة الشرعية الداخلية وفاعليته في تحقيق أهداف إدارة المؤسسة في ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، ويقوم بهذه الوظيفة مدققون شرعيون داخليون.

التدقيق الشرعي في إطار معيار (أيوفي).

تناول معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم *(3)* الرقابة الشرعية الداخلية التدقيق الشرعي ضمن المعيار فبين بأنها فحص وتقييم مدى التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة، والفتاوى، والإرشادات، والتعليمات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة (يشار إليها فيما بعد بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية). وفصل المعنى في سياق آخر عند تناوله لموضوع نظام الرقابة الشرعية الداخلية Shariah Internal Control ، حيث جاء نصه: " إن الغرض من فحص كفاية نظام الرقابة الشرعية الداخلية هو معرفة ما إذا كان النظام القائم يوفر تأكيداً معقولاً بأن أهداف المؤسسة في الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم تحقيقها بكفاية وفعالية.

أن الغرض من فحص فعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية هو:" معرفة ما إذا كان النظام يعمل وفقا لما هو مقصود منه، ولذا فإن المراقبين الشرعيين الداخليين مسؤولون عن تخطيط وتنظيم وتوجيه العمليات للوصول إلى تأكد معقول بأن هدف الالتزام بالشريعة الإسلامية وغيره من الأهداف والأغراض يتم تحقيقها".

أما البنك المركزي الماليزي: فقد عرف التدقيق الشرعي الداخلي بأنه:" تقديم تقويم مستقل لجودة وفعالية الرقابة الداخلية للمؤسسات المالية الإسلامية وأنظمتها وإدارة المخاطر وعمليات الحوكمة بالإضافة إلى الامتثال العام لعمليات المؤسسات المالية الإسلامية وشؤونها التجارية وأنشطتها مع أحكام الشريعة الإسلامية".

وبين بأن وظيفة التدقيق الشرعي يجب أن تتضمن على الأقل:

(أ) وضع منهجية تدقيق لتقويم ملف المخاطر ونقاط الضعف في كل منطقة قابلة للتدقيق؛

(ب) إنشاء خطة تدقيق للمهام التي يتعين القيام بها.

(ت) إنشاء برامج تدقيق موثقة واضحة تقدم التوجيه للمدققين الداخليين في جمع المعلومات وإجراءات التدقيق والتقويم

(ث) رفع النتائج إلى مجلس الإدارة واللجنة الشرعية من خلال تقرير التدقيق، يتضمن بالتفصيل نتائج التدقيق وتوصيات تدابير التصحيح، بالإضافة إلى ردود وخطط عمل الجهة الخاضعة للتدقيق.

ومما تجدر الإشارة إليه عند تناول موضوع التدقيق الشرعي والمصطلحات ذات الصلة لاحظ بعض الباحثين وجود التباس في بعض الكتابات عند تناول مصطلح الرقابة الشرعية والرقابة الشرعية الداخلية والمراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي، وسبب هذا الالتباس يرجع إلى عدم وضوح إطلاقات أيوفي لهذه المصطلحات وإيراد بعضها بمعاني مختلفة، ووجود بعض اللبس بسبب عدم إيراد أيوفي لمصطلح «التدقيق» المتداول في التطبيقات الحالية، وفي الجدول الآتي مختصر للمصطلحات الواردة في نص معيار أيوفي باللغتين (بوهراوه، جعفري:2019):

جدول رقم (1)

المصطلح العربي	الترجمة الانجليزية	المحصلة
هيئة الرقابة الشرعية	Shariah Supervisory Board	رقابة Supervisory
الرقابة الشرعية	Shariah Review	رقابة Review
الرقابة الشرعية الداخلية	Internal Shariah Review	رقابة Review
لجنة المراجعة والضوابط	Audit and Control	الضوابط المراجعةAudit
يمكن القيام بعمل الرقابة الشرعية الداخلية عن طريق إدارة المراجعة الداخلية / إدارة الرقابة الداخلية.	Internal Shariah Review May be carried out by the Internal Audit Department/Internal Control Department	Internal Shariah Review الرقابة الشرعية الداخلية Internal Audit department إدارة المراجعة الداخلية Internal Control Department إدارة الرقابة الداخلية
لجنة المراجعة والضوابط	Audit and Governance Committee	Audit Committee لجنة المراجعة
دراسة إجراءات الرقابة الداخلية.	Review of Internal controls	Internal controls إجراءات الرقابة الداخلية
بما في ذلك المراجعة الداخلية	Including Internal Audit	Internal Audit مراجعة داخلية
التدقيق الشرعي الداخلي	Internal Shari'ah Audit	Internal Auditتدقيق داخلي

وللتفريق بين معاني المصطلحات المستخدمة في التدقيق الشرعي (الرقابة الشرعية، والمراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي) يمكن تلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم (2) الفرق بين الرقابة الشرعية والمراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي

	إجراءات الرقابة الداخلية Internal Control	المراجعة/ الرقابة الشرعية Shariah Review	التدقيق الشرعي Shariah Audit
المفهوم	الضوابط التي يتم وضعها لضمان الفعالية والكفاءة التشغيلية، ورفع تقارير مالية موثوقة تهتم بالنظم والأدلة والسياسات والمواثيق الرقابة الداخلية نظام. أيوفي تترجمها بإجراءات الرقابة الداخلية	فحص منهجي ومستقل للدفاتر والحسابات ومراجعة الضوابط التي يجري تنفيذها. التحقق مما إذا كانت مراجعة المخالفات السابقة غير متكررة. المراجعة الشرعية وظيفة. يسميها معيار أيوفي رقابه شرعية ويسميها . البنك المركزي الماليزي مراجعة ويتفقان على الاصطلاح عليها بالإنجليزي بـ: Review. مراجعة تضطلع بها هيئة الرقابة الشرعية أصالة ولجنة أو قسم الرقابة الشرعية الداخلية نيابة عن الهيئة وضمانا لشرعية المعاملات	فحص منهجي ومستقل للدفاتر والحسابات ومراجعة الضوابط التي يجري تنفيذها. التأكد مما اذا كانت مراجعة المخالفات السابقة غير متكررة. التدقيق الشرعي وظيفة. معيار أيوفي يترجمها مراجعة داخلية.

	إجراءات الرقابة الداخلية Internal Control	المراجعة/ الرقابة الشرعية Shariah Review	التدقيق الشرعي Shariah Audit
مجال العمل	يتم فحص عمل /شخص/ قسم / إدارة من قبل شخص قسم / إدارة آخر	يتم التحقق من كل عنصر من عناصر العمل	يتم التحقق من كل عنصر من عناصر العمل
الاهداف	ضمان الامتثال لسياسات الإدارة لتحقيق الامتثال للشريعة الإسلامية	كشف الأخطاء والمخالفات الشرعية قبل مباشرة تنفيذها و أثنائها وبعدها (مراجعة قبلية و آنية وبعديه).	كشف الأخطاء والمخالفات الشرعية بعد تنفيذها مراجعة بعدية.
الجهة المكلفة	مسؤولية ووظيفة الإدارة التشغيلية.	وظيفة الهيئة الشرعية والمراجعة الداخلية	وظيفة المدققين
الإطار الزمني/ التردد	تقويم منتظم للتأكد من تحقيق الكفاءة والفعالية التشغيلية من خلال السيطرة على المخاطر. يقول بعض خبراء المخاطر أن الرقابة الداخلية هي جزء من الإدارة اليومية للإدارة للشركة.	المراجعة الشرعية عملية يومية منتظمة وشاملة	عملية التدقيق الشرعية عملية دورية بعدية تتم في أوقات محددة وتعتمد نظام العينات.

ووفقاً للمقارنة السابقة فإن التدقيق الشرعي يقصد به: التدقيق الداخلي الدوري الذي يتم فحص كل عنصر من عناصر العمل بناء على إجراءات الرقابة الداخلية "Internal Controls" التي تتناول أحكام ومبادئ الشريعة، والفتاوى والإرشادات والتعليمات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة للتحقق مما إذا كانت أعمال المؤسسات المالية ملتزمة بإجراءات الرقابة الداخلية وما إذا كانت ثمة أخطاء في تطبيق هذه الإجراءات مع التركيز على المخالفات السابقة إذا ما تكررت.

ثالثاً: أهداف التدقيق الشرعي

تتمثل أهداف التدقيق الشرعي في طبيعة الوظائف التي يسعى الى تحقيقها والنشاطات النموذجية التي تقع ضمن نطاق عمله ويظهر ذلك في الأهداف التالية (القضاة:2019):

1. مساعدة المراجع الشرعي الداخلي أمين سر الهيئة الشرعية ولجنة الرقابة الشرعية في تشكيل أو إبداء الرأي حول مدى الالتزام الشرعي لعمليات المؤسسة.
2. دراسة وتقييم مدى الالتزام الشرعي للفتاوى والإرشادات والتعليمات الصادرة من قبل لجنة الرقابة الشرعية للمؤسسة من خلال التدقيق الفعلي للمعاملات.
3. فحص وتقييم مدى كفاية وفعالية نظام الالتزام الشرعي للمؤسسة وجودة الأداء في الاضطلاع بالمسؤوليات المسندة.
4. مراجعة المنتجات والعمليات والاتفاقيات والأنظمة لتقييم مدى تنفيذ الإرشادات والفتاوى الشرعية الصادرة عن لجنة الرقابة الشرعية.
5. المشاركة في إعداد مسودة التقرير مع المراجع الشرعي الداخلي لتوضيح وتصحيح المسائل المثارة.
6. الحصول على الموافقة على خطة عمل التدقيق الشرعي الداخلي من لجنة الرقابة الشرعية أو المراجع الشرعي الداخلي نيابة عن لجنة الرقابة الشرعية وتنفيذ برامج التدقيق الشرعي من خلال التدقيق الفعلي.
7. وضع الصيغة النهائية لتقرير التدقيق الشرعي الداخلي لعرضه على لجنة الرقابة الشرعية.

وعليه: فإن المدقق الشرعي الداخلي يراجع، يقيم ، يقدم خدمات التأكد من مدى الالتزام الشرعي للمؤسسة.

رابعاً: أهمية التدقيق الشرعي

لا شك أن للتدقيق الشرعي الداخلي على المؤسسات المالية الإسلامية أهمية كبرى؛ فإن له أصلاً في الشريعة الإسلامية يدل على ضرورته ووجوبه الشرعي، وذلك من وجوه (الجاسر:2009) و (Al-Shurafa:2022)

الأول: أن التدقيق الشرعي شكل من أشكال الحسبة، والحسبة كما قال (الإمام الماوردي: بدون): هي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله، وقال تعالى: «ولتكُنْ مِنْكُم أُمَّةٌ يَدْعُونَ إلى الخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَيَنْهَونَ عَنْ الْمُنكَرِ وأولئك هم المفلحون» آل عمران: 104، هذا وإن صح من كل مسلم، فالفرق فيه بين المتطوع والمحتسب من تسعة أوجه.) ثم ساقها رحمه الله، فتبين من هذا أن الحسبة تأخذ شكل الوظيفة والتكليف، وهي تختلف عن التطوع بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - بقسميه: التطوعي والتكليفي - واجب بأدلة كثيرة في نصوص القرآن والسنة، وذلك كقوله تعالى: «ولتكُنْ مِنْكُم أُمَةٌ يَدْعُونَ إلى الخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بالمَعْرُوفِ وَيَنْهَونَ عَنْ المُنكَرِ وأولئك هم المفلحون» آل عمران : ١٠٤، وقول النبي :"مَنْ رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، ومن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان". (رواه مسلم ، كتاب الإيمان، برقم:49 . ص:50).

وقوله: "والذي نفسي بيده لتأمرُن بالمعروف ولتنهون عن المنكر، أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً ثم تدعونه فلا يستجاب لكم ". (رواه الترمذي، باب ما جاء في الأمْرِ بالمَعْرُوفِ والنَّهْيِ عن المُنْكرِ، برقم: ٢٣٠٩، ص243).

وقال الإمام عبد الرحمن بن أبي بكر الحنبلي الصالحي (ت: 856 هـ): " على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لتوافر خصوص الأمر به ولتوعد الشارع تاركه بأشد العقوبة" (الصالحي:1996)

إذاً فالتدقيق الشرعي على المؤسسات المالية الإسلامية أمر واجب شرعاً.

الثاني: أن الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية أمر واجب، ولا يتم هذا الاحتكام بشكل صحيح إلا مع وجود رقابة وتدقيق شرعي عليه من قبل متخصصين في الشريعة الإسلامية والقاعدة الشرعية الأصولية تقول: أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، إذاً فوجود التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية أمر واجب.

الثالث: كما يندرج مفهوم التدقيق الشرعي في إطار مفهوم المساءلة والذي ذكر في القرآن الكريم بعدة مواضع منها: (وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (سورة آل عمران): (161)، وقوله تعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾، سورة الصافات (24)، وهذا ما يجعل أمر الرقابة الشرعية أمراً نابعاً من صلب الأحكام الشريعة، ويعتبر من الأمور الواجبة في عمل المؤسسات المالية الإسلامية بناء على القاعدة الشرعية ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

الرابع: إن الحرص على الالتزام بالشريعة والالتزام بها والشهادة بذلك أمام أصحاب المصلحة من مساهمين ومستثمرين وغيرهم من ضروريات العمل المالي الإسلامي، وما تسعى إليه مبادئ الحوكمة الشرعية من البعد عن تعارض المصالح ودرء الشبهات يدخل في إطار التوجيه النبوي "دع ما يريبك إلى ما لا يريبك" (أخرجه السيوطي برقم ١٤١١٢/٧٨: ص11) وفي الواقع المعاصر نجد أن التدقيق الشرعي داخلياً كان أو خارجياً يندرج تحت قرار المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي كونها تسعى إلى تحقيق المطالب الشرعية: "فكل أداة حديثة، وصل إليها الإنسان، بما علمه الله وسخر له من وسائل إذا كانت تخدم غرضًا شرعيًّا، أو واجبًا من واجبات الإسلام، وتحقق فيه من النجاح ما لا يتحقق بدونها، تصبح مطلوبة بقدر درجة الأمر الذي تخدمه وتحققه من المطالب الشرعية، وفقًا للقاعدة الأصولية المعروفة، وهي أن ما يتوقف عليه تحقيق الواجب فهو واجب".

الخامس: إن تقرير المدقق الشرعي يعد نوعاً من أنواع الشهادات وأدوات العمل التي لا يتم الأمر إلا بها، وقد جاء في تفسير القرطبي في قوله تعالى ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا) سورة يوسف (81) جواز الشهادة بأي وجه حصل العلم بها، فإن الشهادة مرتبطة بالعلم عقلا وشرعا(القرطبي: 1964).

خامساً: أقسام التدقيق الشرعي

يقسم التدقيق باعتبارات مختلفة إلى تدقيق داخلي وخارجي، ومن حيث الإلزامية إلى تدقيق إلزامي واختياري ومن حيث النطاق إلى تدقيق كامل وجزئي.(Al-Shurafa&Che Abdullah&Bin Noordin(2022). وسنتناول التدقيق الشرعي وفق ارتباطه بالمؤسسات المالية الإسلامية من حيث كونه داخلياً وخارجياً على النحو التالي (النفيسة: 1445هـ):

النوع الأول: التدقيق الشرعي الداخلي

1- تعريف التدقيق الشرعي الداخلي:

يقصد به بوجه عام تحقق جهاز التدقيق الشرعي الداخلي من أن المؤسسة قد التزمت بتنفيذ الضوابط الشرعية في معاملاتها، أو هو: تأكد جهاز التدقيق الشرعي الداخلي من أن الإجراءات المنفذة مطابقة للإجراءات المعتمدة من إدارة الرقابة الشرعية، وحسب الفتوى الصادرة بشأنها.

2- عمليات الفحص في التدقيق الداخلي:

تختلف عمليات الفحص في التدقيق الداخلي بعض الشيء في الهدف والطريقة عن التدقيق الشرعي الخارجي؛ ولذلك فهي تشمل العمليات الآتية:

1. عملية الفحص (التحقق) : وهي إمكانية الحكم على صحة العقود والعمليات التي فحصت للتحقق من مدى مطابقة هذه العقود والعمليات للفتوى أو مخالفتها لها.
2. كتابة التقارير وهي بلورة نتائج الفحص والتدقيق وإثباتها بتقارير مكتوبة تقدم للهيئة الشرعية.

النوع الثاني: التدقيق الشرعي الخارجي

1- تعريفه:

التدقيق الشرعي هو عملية يقوم بها شخص مؤهل مستقل (المدقق) تتضمن فحص أعمال المؤسسة المالية الاسلامية والعقود المبرمة بهدف إعطاء رأي عن مدى التزام (Compliance) الإدارة بالضوابط والتوصيات والفتاوى الشرعية الصادرة عن الهيئة المستشار الشرعي للمؤسسة والالتزام بالمعايير الشرعية الصادرة عن AAOIFI وعن المجامع الفقهية والندوات والمؤتمرات المصرفية((جاسر:2009).

و عرفت معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية التدقيق الخارجية بمسمى مكتب الاستشارات الشرعية، وهو: كيان يقدم وفق حجمه وقدرته، خدمات استشارية شرعية تشمل خدمات المراجعات والتدقيق الشرعي، وكذلك نصائح تتعلق بتطوير المنتجات المتفقة مع أحكام الشريعة، بصفتها جزءا من خدماتها المهنية» (IFSB:2009).

وإذا نظرنا إلى جوهر وظيفة كل من التدقيقين - الداخلي والخارجي – سنجد أنهما يتفقان في أوجه، ويختلفان في أخرى، فأما أوجه الاتفاق، فمنها(الفزيع ، وآخرون: بدون)

أنهما يساعدان (المؤسسة) في تحقيق الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية فيما تنفذه من معاملات، كما أنهما المرجعية في كل منهما تتمثل في القرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية لـ (المؤسسة)، ومن أوجه الاتفاق بينهما أن تكون نسبة التدقيق على العمليات غير النمطية 100% من العمليات المنفذة من قبل (المؤسسة) . وأما أهم الاختلافات والفروق بين التدقيقين فإنه يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

2- الفرق بين التدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي

جدول رقم (3) الفرق بين التدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي

البيان	التدقيق الشرعي الداخلي	التدقيق الشرعي الخارجي
الأهداف	التأكد من ملاءمة نظام الرقابة الشرعية الداخلية وكفايته وفاعليته في تحقيق هدف الرقابة الشرعية المتمثل في ضمان الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع أنشطة (المؤسسة)، وكشف أي انحراف بصورة فورية، و إبلاغ الإدارة به لاتخاذ الإجراءات التصحيحية وضمان عدم تكراره مرة أخرى.	تكوين رأي مستقل بشأن التزام (المؤسسة) بأحكام الشريعة الإسلامية.
فحص نظام الرقابة الشرعية	هدف أساسي، ويترتب عليه أن حجم العينة في العمليات النمطية التي يختارها أكبروأوسع وأدق كي يحقق هدفه الذي يتمثل في فحص النظام، لتنبيه إدارة المؤسسة) إلى مواطن الضعف، وتقديم الحلول المناسبة لتقويم ضعف النظام.	هدف ثانوي، ويترتب عليه: أن حجم العينة في العمليات النمطية التي يختارها أقل من العينة التي يختارها المدقق الشرعي. الداخلي، لأن المطلوب منه تنبيه إدارة (المؤسسة) إلى مواطن الضعف، وتقديم الحلول المناسبة لتقويم ضعف النظام من خلال عينة أقل من العينات التي يختارها المدقق الشرعي الداخلي.
المستوى الإداري.	لا تقل عن مستوى إدارة التدقيق الداخلي	جهة خارجية، وغالباً ما يكون: مكتب تدقيق شرعي خارجي
التبعية الإدارية وما يبنى عليها في التعيين والعزل والمكافأة والمساءلة والتقرير	لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة المؤسسة	الجمعية العامة
صلاحية الإطلاع على التقارير الصادرة عنه	التقارير الصادرة عنه خاصة بالإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق، بعد اعتمادها من هيئة الرقابة الشرعية	نص بنك الكويت المركزي أنه يجب نشره في التقرير السنوي للبنك
الكشف عن الأخطاء	هدف أساسي	هدف ثانوي

البيان	التدقيق الشرعي الداخلي	التدقيق الشرعي الخارجي
نطاق العمل	مراجعة تفصيلية	مراجعة اختبارية
التوقيت	طوال السنة المالية	نهاية السنة المالية

المحور الثاني: التدقيق الشرعي الداخلي في ضوء إطار الحوكمة الشرعية

أولاً: تعريف الحوكمة الشرعية

تعريف الحوكمة الشرعية:" النظم التي تبين علاقة الهيئة الشرعية بالمؤسسة المالية (مجلس الإدارة، الهيئة العمومية للمؤسسة، والإدارة التنفيذية لها) من حيث أسس التعيين وضبط الفتوى ومدى التزام المؤسسة بالفتوى التي تصدرها الهيئة ومسؤولية الهيئة الشرعية عن تطبيق المؤسسة للفتوى والاجراءات اللازمة لسلامة التطبيق"(الصلاحين،2012). وعرفها (الصوالحي والناهض، 2018):" النظام الذي يُطَمئِن أصحاب المصلحة لمؤسسة ما أنها لم ولن تخالف أحكام الشريعة الإسلامية". وعرف (مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB ، 2009) نظام الضوابط الشرعية بأنه:" النظام الذي يُشير إلى مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هناك إشرافاً شرعياً فعالاً مستقلاً على كل وحده من الهياكل والاجراءات الآتية: إصدار الفتاوى/القرارات الشرعية، نشر المعلومات المتعلقة بالفتاوى/القرارات الشرعية، مراجعة/تدقيق الالتزام الشرعي الداخلي، التأكد من أن المراجعة تمت بطريقة مناسبة". وعرفها (البنك المركزي الكويتي، 2016) بأنها:" نظام تسعى من خلاله أي مؤسسة مصرفية ومالية إسلامية إلى أن تقوم أنشطتها على أساس أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال الإشراف المهني الفعال والمستقل". وأصدرت AAOIFI مسودة المعيار رقم 10حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية يهدف الى مساعدة أصحاب المصالح في المؤسسات المالية الإسلامية الى معرفة الاداء والالتزام الشرعي بما يمكنهم من الاطلاع على التصنيفات الائتمانية بما يؤدي الى تحسين الانضباط وتعزيز الشفافية في الصناعة المالية الإسلامية(AAOIFI,2018).

من التعريفات السابقة فإن الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية تتطلب:(بوهراوة و بوكروشة، 2015)

- وجود مجموعة من التدابير المؤسسية والتنظيمية: مجلس إدارة، هيئة شرعية، وقسم الشريعة، وقسم التدقيق الداخلي الشرعي، البحث الشرعي.
- مراقبة فعالة ومستقلة فيما يتعلق بالالتزام بالشريعة، وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها.
- الاعلانات الشرعية ونشر المعلومات والمراجعة الشرعية الداخلية، والجوانب المسبقة والجوانب اللاحقة لإطار الالتزام والامتثال الشرعي.
- أن الحوكمة الشرعية تمثل التزاما دينيا وأخلاقاً لابد منه للمؤسسات المالية الإسلامية قبل أن يكون مطلب إداري وقانوني.
- مراعاة مصالح الأطراف المختلفة والتواصل بهم، بما يدعم من عنصر الشفافية في كافة المعاملات، ويحقق العدالة.

وكل ما سبق يبين جوهر الحوكمة الشرعية بأنها نظاماً يحتوى على أدوات فاعلة من خلالها يتم التأكد والفحص والمراجعة لعدم مخالفة المؤسسة لأحكام الشريعة في ممارستها لأعمالها، ومختلف أنشطتها، ومدى تطبيق المعايير والتعاليم الشرعية الصحيحة في عملياتها، وبصورة مستمرة، وفق رؤية مستقبلية لتفادي المخاطر الشرعية باعتمادها على الأسس الشرعية الصحيحة، والرقابة الشرعية الفاعلة، والافصاح الشرعي الذي يطمئن أصحاب المصالح عن مدى توافق أعمال المؤسسة المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وبرغم الاختلاف من دولة إلى أخرى في أنظمة الحوكمة الشرعية وبنيتها الهيكلية والإدارية، إلا أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية قد وضح الكيفية التكاملية لنظام الضوابط الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية مقارنة مع الأساليب الموجودة في المؤسسات المالية التقليدية على النحو التالي (IFSB,2009):

جدول رقم (4) المتطلبات الاضافية لنظام الحوكمة الشرعية مقارنة مع المؤسسات الاخرى

المهام	المؤسسة المالية التقليدية	الإضافات لصناعات الخدمات المالية الإسلامية
الضوابط	مجلس الإدارة	الهيئة الشرعية
المراقبة	المدقق الداخلي المراجع الخارجي	وحدة التدقيق الشرعي الداخلي المدقق الشرعي الخارجي
الالتزام	وحدة أو إدارة أو مسؤولو متابعة الالتزام المالي أو الرقابي	الوحدة الداخلية لمتابعة الالتزام الشرعي.

نجد أن الجدول رقم(4) قد وضح المتطلبات الإضافية للحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بالإيجاب على كل مؤسسة مالية إسلامية أن تنشئ هيئة للرقابة الشرعية تتولى مسؤولية التأكد من أن جميع أنشطتها متفقه مع أحكام الشريعة الإسلامية، و ألزمها أن يكون هناك نظام للمراجعة و وحدة للتدقيق الشرعي الداخلي (نظام رقابي) يضمن تنفيذ أحكام الشريعة وفقاً لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية،

إلى جانب ضرورة وجود وظيفة لمتابعة الالتزام الشرعي، وكل هذه الوظائف تعمل تناسقا وتكاملا بينها وبين الوظائف والضوابط الإدارية الأخرى (لخضر و صليحة، 2018).

ثانياً: الاطار التنظيمي المقترح للتدقيق الشرعي الداخلي

المتتبع للإطار التنظيمي للتدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية لا يكاد يجد نموذجا نمطيا واحدا في كل المؤسسات وهذا يرجع إلى الأطر النظرية الناظمة للتدقيق الشرعي حيث أفرزت الدراسات التطبيقية أن معظم التجارب تركزت في شكلين تنظيميين، هما (مصطفى:2012):

1- الاستقلالية والانفصال: عن المراجعة الداخلية، وتكون تبعيتها الفنية إلى الهيئة الشرعية وتكون على نفس المستوى التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية، وتبنت هذا الشكل الأيوفي في معيار الضبط رقم (3) الرقابة الشرعية الداخلية، وكذلك مسودة المعيار رقم (11) التدقيق الشرعي الداخلي.

2- الالحاق والتبعية بإدارة المراجعة الداخلية: أي أن تكون جزءاً من إدارة المراجعة الداخلية، ولا يمانع في إرسال صورة من تقاريرها إلى الهيئة الشرعية بجانب لجنة المراجعة. و أنه لا يتصور وجود جهازين رقابيين في مؤسسة واحدة يحدث معه تداخل في نطاق العمل وازدواجية وزيادة في التكلفة، فضلاً عن إرهاق وإعاقة الجهاز التنفيذي في أداء عمله.

وحتى يؤدي التدقيق الشرعي الغاية المرجوة منه يجب أن يرتبط الوضع التنظيمي للتدقيق الداخلي في نظر المنظرين لمهنة التدقيق الشرعي بمدى تحقق أعلى درجات الاستقلال والموضوعية في القيام بالمهام والواجبات وفقاً لما حدده معيار الضبط الشرعي الصادر عن الايوفي حيث نص على أنه: " يجب أن تكون مكانة التدقيق الشرعي الداخلي في الهيكل التنظيمي للمؤسسة كافية للسماح للتدقيق الشرعي الداخلي بإنجاز مسؤولياتها، ويجب ألا ينخفض المستوى التنظيمي للتدقيق الشرعي الداخلي عن مستوى إدارة التدقيق الداخلي، كما يجب أن يكون لها صلاحيات مماثلة لصلاحيات إدارة التدقيق الداخلي" (الأيوفي: 2015).

وفي ضوء ذلك فإنه يجب أن يكون مكان التدقيق الشرعي في الهيكل التنظيمي للبنك في وضع يسمح له أن يقوم بالمهام والمسؤوليات الموكلة دون أي عوائق تمنعه من ذلك، فلا ينخفض المستوى التنظيمي لوحدة/ أو قسم التدقيق الشرعي عن مستوى أو / وحدة التدقيق الداخلي وتكون له صلاحيات مماثلة لقسم التدقيق الداخلي.

ويعتبر الوضع الافضل لارتباط إدارة التدقيق الشرعي الداخلي أن لا تكون في مستوى إداري أدنى أو متوسط وتلحق مباشرة بلجنة التدقيق والمراجعة أو رئيس مجلس الإدارة. (مشعل. 2021).

ومن هذا المنطلق فإنّ الاستقلال لا يُقصد به أن تكون إدارة التدقيق الشرعي مستقلة عن المؤسسة التي تعمل فيها لأن هذا غير ممكن فالمدققون في المؤسسة يعملون لصالحها وهم أجزاء فيها، وإنما يقصد بالاستقلال ما يلي (برنامج المراقب والمدقق الشرعي: بدون):

1. أن تكون إدارة التدقيق الشرعي الداخلي من حيث الوضع التنظيمي مستقلة إداريًا عن الجهات التي تقوم بمتابعة وتقويم أعمالها.
2. أن يكون المدققون الشرعيون من حيث الوضع الوظيفي مستقلون الى الحد الذي يضمن أداءهم لعملهم بموضوعية وتعني الموضوعية هنا: الحياد ويتحقق ببناء الاستنتاجات على أدلة الاثبات وعدم التأثر بالنواحي الشخصية والعاطفية أو التوصل الي استنتاجات لا تحملها أدلة الاثبات.

وقد نصت تعليمات بعض الجهات الرسمية حتى تكون وظيفة التدقيق الشرعي في وضع تنظيمي يحقق لها أعلى درجات الاستقلالية والموضوعية في مهامها، فإنه يجب أن تلتزم المؤسسة المالية بما يلي (بنك الكويت المركزي:2016):

أ. أن ترتبط إدارة التدقيق الشرعي الداخلي والمسئول عنها بأعلى مستوى تنظيمي ممكن.

ب. ألا يخضع مدير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي والعاملون معه في ترقياتهم وعلاواتهم وتقييم أدائهم وعزلهم لقرارات الإدارة التنفيذية التي يراقبون أعمالها، وإنما لرئيس مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق بالتشاور مع هيئة الرقابة الشرعية.

ج. أن يكون لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي إجراءات عمل تطبق على جميع الإدارات الخاضعة للتدقيق.

د. ألا يتولى المدققون الشرعيون أي مهام تنفيذية أو أي مهام يمكن أن تكون محل تدقيق شرعي من جانبهم في وقت لاحق.

هـ. ألا يكون عمل التدقيق الشرعي الداخلي خاضعا لأي نوع من التقييد، سواء كان في تضييق نطاقه أو تحديد اتصاله مع المستويات الإدارية المختلفة أو منع اطلاعه على تقارير ومستندات معينة.

و. أن يكون تقييم أداء مدير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي من قبل لجنة التدقيق بالتشاور مع هيئة الرقابة الشرعية.

ز. لا يحق للإدارة التنفيذية عزل مدير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي أو أي من المدققين الشرعيين التابعين له، ويناط أمر عزلهم بمجلس إدارة البنك بعد أخذ رأي هيئة الرقابة الشرعية، مع إبداء المسببات لذلك.

وخلاصة ما ينبغي أن يكون عليه الوضع التنظيمي لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي هو ارتباطها بأعلى مستوى إداري ممكن داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة بما يمكنها من مساعدة الإدارة في ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. سواءً كان هذا المستوى رئيس مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق والمراجعة على أن يكون الارتباط في هذه الحال ماليا (أي من حيث دفع الأتعاب)، وإداريا (أي من حيث التعيين والترقية والفصل)، وفنيا (من حيث وضع نطاق العمل وتقديم التقرير).

يظهر الشكل موضع إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بالهيكل التنظيمي للمؤسسة وعلاقتها مع الجهات الرقابية الأخرى.(مشعل:2015).

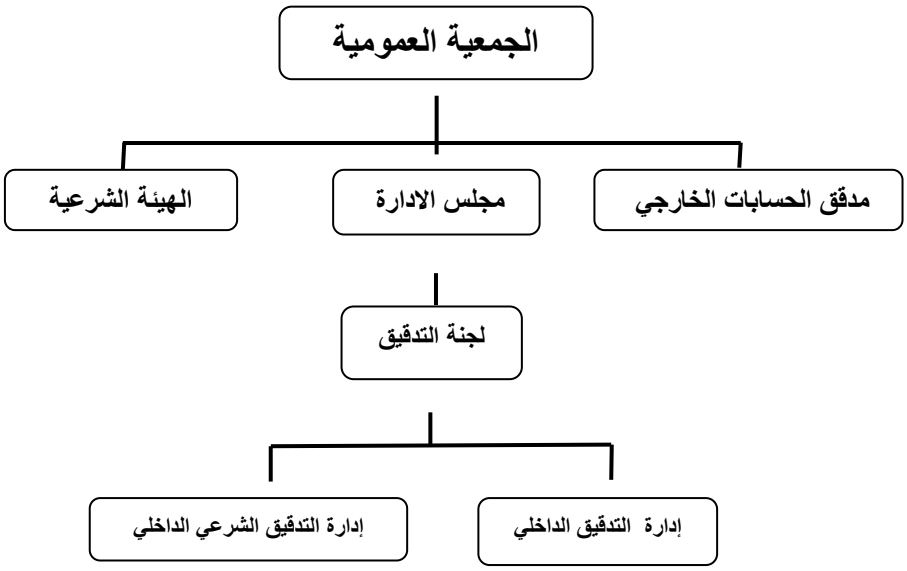

ثالثاً: علاقة التدقيق الشرعي الداخلي بالأجهزة الأخرى في المؤسسة

ذكر معيار الضبط الصادر عن الأيوفي رقم (3) أنه: "يجب أن يكون للمدققين الشرعيين الداخليين اتصال مباشر ومنتظم مع جميع المستويات الإدارية، ومع كل من هيئة الرقابة الشرعية، والمدققين الخارجيين".(الأيوفي:2015). فوضح الجهات التي لها اتصال وعلاقة بالتدقيق الشرعي بصورة مباشرة وفق الممارسة العملية لوظيفة التدقيق الشرعي والتي ينبغي أن تراعي الارتباط بالجهات المذكورة على النحو التالي:

1- علاقة التدقيق الشرعي بالمدقق الشرعي الخارجي:

الحاجة تقتضي ضرورة أن يكون هناك علاقة تعاونية بين المدققين الشرعيين الداخليين والمدقق الشرعي الخارجي من خلال الاجتماعات واللقاءات والمناقشات لتحديد الأطر والأساليب والوسائل محل التدقيق والاطلاع على النتائج ومناقشتها، لا سيما وأن هناك تشابه بين التدقيق الداخلي والخارجي في عدة نواحي نجملها في الآتي (Al-Shurafa&CheAbdullah&Bin Noordin:2022.).

1. يقوم كل منهما بفحص نظام الرقابة الشرعية الداخلية ولكن يختلف هدف كل منهما من هذا الفحص، فالداخلي يتأكد من كفاءة وكفاية وفعالية النظام، والخارجي يتخذه وسيلة لتحديد حجم العينة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تكامل العمل.
2. ومن نقاط الاختلاف بينهما التبعية فالداخلي يتبع لجنة التدقيق بمجلس الإدارة والخارجي يتبع الجمعية العمومية.
3. مما يؤكد وجود علاقة بين التدقيق الشرعي الخارجي والتدقيق الشرعي الداخلي هو أن مكتب التدقيق الشرعي الخارجي يختص بالرقابة على جميع المعاملات التجارية والمالية للشخص المرخص له أو نظام الاستثمار الجماعي للتأكد من مدى مطابقتها للمعايير الشرعية وقرارات الهيئة ذات الصلة، ومراجعة أعمال وحدة التدقيق الشرعي الداخلي، ويرفع تقاريره بهذا الشأن إلى الجمعية العامة للشخص المرخص له، ويلاحظ هنا اشتمال نطاق عمل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي على مراجعة أعمال وحدة التدقيق الشرعي الداخلي وهو ما يمثل نقلة نوعية على مستوى الصناعة المالية الإسلامية وتعزيزاً لمنظومة الرقابة الشرعية.
4. تستند أعمال التدقيق الشرعي الخارجي على التزامات بمعايير أخلاقية ومهنية في الاستقلالية وتجنب أي تعارض للمصالح، ويجب أن يشتمل تقرير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي والذي يتم نشره ضمن التقرير وإجراءات التدقيق التي أدت للتوصل لنتائج أعماله الواردة في هذا التقرير.

من الملاحظ أنه من المبكر الحديث عن التجارب الواقعية في دراسة وتحليل شكل العلاقة بين التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، وبالمقارنة بين التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي ببعض الدول على سبيل المثال الكويت التي اهتمت بذلك فإنه يتضح وجود تشابه في شروط التأهيل المهني بين الوظيفتين ووجود إلزامية بشهادات مهنية معينة وسنوات خبرة مهنية في نفس المجال، فيما يختلف شكل وبنية التقرير

ودوريته ومكونات التقرير، حيث يعد تقرير التدقيق الشرعي الخارجي مفصلا إلى حد كبير ومتبعا لمعايير إفصاح متقدمة على مستوى الصناعة المالية الإسلامية.

من خلال ما تقدم فإنه يتضح أن العلاقة بين التدقيق الشرعي الخارجي وغيره من عناصر الحوكمة الشرعية هي علاقة تكاملية، حيث ان المستقبل المنشود والممارسة المهنية تتطلب جهة للفتوى وتفسير المعايير الشرعية وجهة تقوم بالتدقيق الشرعي الداخلي تتبع لمجلس الإدارة وجهة مستقلة خارجية تقوم بالاطلاع على ممارسة التدقيق الشرعي الداخلي ونظام الرقابة الشرعية وفحصه والتأكد من فعاليته وكفاءته في صد المخاطر الشرعية. إن هذا التكامل يساعد في استدامة صناعة الالتزام الشرعي وبالتالي استدامة الصناعة المالية الإسلامية.

2- علاقة التدقيق الشرعي بإدارة المؤسسة:

تتأثر علاقة المدققين الشرعيين بإدارة المؤسسة حيث يكون للإدارة دور في التعيين والعزل وتوفير العدد اللازم من المدققين الشرعيين العاملين في ذات المجال الأمر الذي ينعكس سلباً على أداء المدقق الشرعي، وإن كانت المعايير الحاكمة لذلك تشترط وجود الاستقلالية الكاملة في القيام بالمهام والواجبات ومنح الصلاحيات اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة من وظيفة التدقيق والتي تتطلب مراعاة الأمور التالية:

1. وجود التعاون الكامل بين المدققين الشرعيين وجميع الموظفين في المؤسسة المالية بوحداتها الإدارية المختلفة التي محل التدقيق الشرعي .
2. تعزيز مبدأ استقلالية المدقق الشرعي مع وجود الرغبة في العمل على تطوير إجراءات العمل بما يحقق أهداف المؤسسة المالية والعاملين فيها.
3. استخدام الأدوات والأساليب المهنية في عملية الفحص و التقويم الشرعي بما يتضمن حل المشكلات وازالة العوائق التي يواجهها العاملون أثناء قيامهم بالعمل ونشر روح المبادرة في تصحيح الأخطاء عند وقوعها والسؤال عن الحلول عند مواجهة القضايا والمشاكل التي تواجه الموظفين وإشاعة ثقافة منع الأخطاء قبل حدوثها.
4. التزام رئيس فريق التدقيق الشرعي أو مدير وحدة التدقيق الشرعي الداخلي باعداد التقرير الدوري بصورة منتظمة عن أعمال التدقيق الشرعي في المؤسسة ويقوم بتوجيهه إلى الإدارة العليا ممثلة بمجلس الإدارة أو الإدارة المشرفة عن الوحدة مع موافاة الهيئة الشرعية بنسخة من التقرير.
5. مراعاة المدقق الشرعي و الحرص الدائم على اتخاذ الاجراءات اللازمة للتصحيح والتقويم للملاحظات والارشادات التي يكتشفها أثناء العمل من خلال التنسيق الكامل والمباشر مع الادارة التنفيذية في المؤسسة، ودراسة الملاحظات بصورتها النهائية مع الإدارة العليا التي تتبع لها إدارة التدقيق الشرعي قبل موافاة الهيئة الشرعية في المؤسسة بالتقرير النهائي للتدقيق الشرعي.
6. العمل على تعزيز العلاقة الحسنة وتكاملها بين الهيئة الشرعية والإدارة التنفيذية للمؤسسة من خلال تقريب وجهات النظر وتوضيح النقاط التي قد تكون محل اختلاف وبيان الطرق والاجراءات التي تساعد في تعزيز الضبط الشرعي وعدم وجود فجوة بين الهيئة والإدارة التنفيذية.

3- علاقة التدقيق الشرعي بهيئة الرقابة الشرعية:

تمثل المرجعية الشرعية بما تحتوي من قرارات وفتاوى وعقود معتمدة وسياسات وإجراءات أقرتها الهيئة الشرعية في المؤسسة الاساس الذي تعتمد عليه إدارة التدقيق الشرعي فمن الضرورة وجوب التكامل والتعاون والتنسيق بين الهيئة الشرعية وإدارة التدقيق الشرعي، فالكل يعمل في مؤسسة واحدة ويسعى إلى تحقيق الهدف العام لكلا الجهتين المتمثل في أن تكون جميع أعمال المؤسسة مطابقة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وأن التدقيق الشرعي يعمل على فحص وتقييم الاداء للتأكد عما إذا كان النظام القائم يوفر تأكداً معقولاً بأن أهداف المؤسسة في الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، قد تم تحقيقها بكفاءة وفعالية. ومن أبرز المحددات الناظمة لعلاقة هيئة الرقابة الشرعية بالتدقيق الشرعي الداخلي ما يلي (مشعل:2015):

1. نطاق العمل واحد وهو المؤسسة المالية الإسلامية
2. تعتمد هيئة الرقابة الشرعية إلى حد ما على أعمال التدقيق الشرعي الداخلي في فحص وتدقيق الأعمال التنفيذية وبما يرفع إليها من تقارير فنية من إدارة التدقيق الشرعي.
3. تقوم إدارة التدقيق الشرعي بموافاة هيئة الرقابة الشرعية بالقضايا والمستجدات والمسائل التي تستلزم الاطلاع عليها وإصدار القرارات اللازمة في ذلك.
4. استدعاء مدير إدارة التدقيق الشرعي لحضور اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية لما يمثله من حلقة وصل بين الهيئة وبين الإدارة التنفيذية والاخذ بالاعتبار لما يبديه من أراء ومقترحات تعزز الجوانب التنظيمية ويقتضيها إصدار القرارات والفتاوى الشرعية والعمل على تزويده بجميع الادبيات والارشادات والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.

5. مراعاة الالتزام بمعايير الضبط الصادرة عن الآيوفي خصوصاً فيما يتعلق في فض النزعات بين الإدارة والرقابة الشرعية الداخلية حسب ما ورد في معيار الضبط ٣ فقرة:٢١: "تحال إلى هيئة الرقابة الشرعية جميع المنازعات التي تنشأ بين الإدارة والرقابة الشرعية الداخلية بشأن الأمور المتعلقة بالتفسيرات الشرعية لإصدار حكم فيها". (الايوفي:2015).
6. ضرورة التنسيق بين الجهتين لضمان وجود تغطية كافية للرقابة الشرعية والعمل على تجنب الازدواج في الجهود المبذولة في ذات المجال حيث نص معيار الضبط رقم 3 فقرة فقره ٢٤: "يجب على مدير التدقيق الشرعي الداخلي أن يتأكد من تنسيق جهود التدقيق الشرعي الداخلي وهيئة الرقابة الشرعية بصورة مناسبة لضمان توافر تغطية كافية للرقابة الشرعية الداخلية وتجنب ازدواجية الجهود إلى الحد الأدنى".(الايوفي:2015).

-4 علاقة التدقيق الشرعي بالتدقيق الداخلي

العلاقة بين إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وإدارة التدقيق الداخلي علاقة تكامل حيث يكملان بعضهما البعض ويعملان على تحسين أداء المؤسسة وتقليل المخاطر ويهدفان إلى زيادة القيمة الحقيقة للمؤسسة ويعملان بشكل متناغم لزيادة مستوى الضبط المؤسسي بهدف الحصول على المعلومات ذات الموثوقية العالية.

ويمكن أن تتحقق هذه العلاقة من خلال تبادل المعلومات والاتصالات المباشرة بين المدققين في الإدارتين بما يخدم أهداف الإدارتين، كما يمكن لإدارة التدقيق الشرعي أن تستعين بإدارة التدقيق الداخلي في الحصول على خلفيات أوسع بشأن بعض العمليات التي برزت عليها ملاحظات مهمة في التنفيذ(مشعل:2015).

رابعا: و اقع التدقيق الشرعي الداخلي في دليل الحوكمة الصادرعن البنك المركزي اليمني

مقارنة بين محتوى دليل الحوكمة في البنوك والمؤسسات الاسلامية اليمنية الصادر عن البنك المركزي والمعايير الشرعية الصادرة عن الأيوفي معيار رقم (3) المراجعة الشرعية الداخلية والمعيار رقم (11) التدقيق الشرعي الداخلي (دليل حوكمة البنوك: 2013م) (معيار الضبط رقم 3:2015) (مسودة معيار التدقيق الشرعي الداخلي:2018).

جدول رقم (5) مقارنة دليل الحوكمة في المركزي اليمني مع المعايير الشرعية الصادرة عن الأيوفي

وجه المقارنة	دليل الحوكمة في المؤسسات الاسلامية اليمنية	معيار رقم (3) الرقابة الشرعية الداخلية	معيار رقم (11) التدقيق الشرعي الداخلي	المطابقة
المحتوى	الأهمية والهدف، نظام الرقابة الشرعية الداخلية، نطاق العمل والاستقلال والموضوعية، معيار الالتزام الاخلاقي، دليل المراجعة الشرعية الداخلية، الهيكل التنظيمي، نطاق العمل، التأهيل والتدريب، العلاقة مع الجهات الأخرى	الاهداف والرقابة الشرعية الداخلية، الاستقلال والموضوعية، الاتقان المهني، نطاق العمل، انجاز عمل الرقابة الشرعية الداخلية، ادارة الرقابة الشرعية الداخلية، الجودة النوعية عناصر النظام الفعال للرقابة الشرعية الداخلية	تحديد إطار عمل التدقيق الشرعي وبقدم ارشادات وقواعد ومتطلبات الامتثال ومر اقبة الجودة والاخلاقيات والاهداف والهيكل التنظيمي والتوثيق واعداد التقارير	في مضمونة متطابق
الهدف	مراجعة التزام المصرف بمبادئ الشريعة	فحص وتقييم مدى الالتزام	توفير ضمان داخلي فيما يتعلق بالتزام المؤسسة بأحكام الشريعة	متطابق
نظام الرقابة الشرعية الداخلية	جزءاً لا يتجزأ من نظام الرقابة الداخلية ويعمل وفقا لسياسات المصرف	جزءاً لا يتجزأ من وسائل الرقابة الداخلية ويعمل وفقا لسياسات المؤسسة	جزء من أجهزة الحوكمة في المؤسسة المالية الإسلامية مستقل عن الادارة التنفيذية	أظهر المعيار رقم (11) الاستقلال الاداري بشكل أوضح عن الادارة التنفيذية بعكس دليل الحوكمة والمعيار رقم (3)

وجه المقارنة	دليل الحوكمة في المؤسسات الاسلامية اليمنية	معيار رقم (3) الرقابة الشرعية الداخلية	معيار رقم (11) التدقيق الشرعي الداخلي	المطابقة
				الذين يتفقان في التوصيف.
الاستقلالية والموضوعية	ضمان استقلالية وظيفة المراجع الشرعي الداخلي من حيث: الهيكل التنظيمي لا تقل في المستوى عن إدارة المراجعة الداخلية. تعمل إدارة المراجعة الشرعية الداخلية تحت إشراف لجنة المراجعة. استقلال عملها عن النشاطات والمجالات الخاضعة للمراجعة. عدم تكليفها بأي مهام تنفيذية لما قد ينشأ عن ذلك من تعارض في المصالح تكون لها صلاحيات مماثلة لصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية التقليدية تأمين اتصال مباشر ومنتظم للمراجع الشرعي الداخلي مع جميع المستويات الإدارية يجب عدم وضع حدود لنطاق عمل المراجعين الشرعيين الداخليين.	لكي تحقق الرقابة الشرعية الداخلية استقلاليتها يجب أن تراعى الأمور التالية: الهيكل التنظيمي لا ينخفض عن ادارة المراجعة. حصول المر اقبون الشرعيون الداخليون على دعم كامل ومستمر من الادارة ومجلس الادارة. الاتصال المباشر بين جميع المستويات الادارية. شمول نطاق عمل الرقابة الشرعية الداخلية. تقارير الرقابة الشرعية الداخلية قد حظيت بالاهتمام الكافي. الموضوعية في اداء العمل واستقلالية الموقف الفكري	يجب أن يكون الوضع التنظيمي لقسم التدقيق الشرعي مناسباً لأداء مسئولياته باستقلالية وموضوعية من خلال: ان يكون قسم التدقيق الشرعي مستقلا على الادارة التنفيذية وليس مستقلا عن المؤسسة. الاطلاع دون قيود على جميع الوثائق والمستندات. تقديم الدعم الكامل للتدقيق الشرعي من قبل الادارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية. التواصل مع جميع المستويات الإدارية بشكل مباشر ودون قيود. يجب على المدققين الشرعيين الداخليين أن يكونوا موضوعين في أداء مسئولياتهم المهنية. لا يقوم المدققون الشرعيون بأي أنشطة تشغيلية أو أداء أي وظيفية إدارية.	أظهر التحليل وجود اتفاق بين جميع الأطراف من حيث التركيز على معنى الاستقلالية والموضوعية وما يستلزم ذلك من ضوابط ينبغي مراعاتها والالتزام حتى تحقق الوظيفة غايتها وهدفها وبالمحصلة يمكن القول بوجود تطابق في ذلك.
الاتقان المهني	يجب أن يتصف موظفو المراجعة الشرعية الداخلية بالإتقان المهني من خلال: أن تكون لديهم خلفيه أكاديمية مناسبة. تدريب ملائم على مهام المراجعة الشرعية الداخلية. يتعين على رئيس المراجعة الشرعية وضع مقاييس مناسبة لتلبية هذه المتطلبات.	تناول المعيار عناصر اساسية يتحقق من خلالها الاتقان المهني أهمها: التوظيف والاشراف و اتصاف موظفو الرقابة الشرعية الداخلية بالإتقان المهني ووجود خلفية اكاديمية وتدريب	تطرق المعيار الى نقاط اساسية في الاتقان المهني وبشكل تفصيلي من خلال: مسئولية إنشاء والإشراف على وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي من قبل لجنة التدقيق وهيئة الرقابة الشرعية.	يتضح وجود التطابق بين دليل الحوكمة في المؤسسات اليمنية الإسلامية ومعيار المراجعة الداخلية بينما نجد أن مسودة معيار التدقيق الشرعي قد شمل مفردات المعيار والدليل وفصل كثيراً في الاجراءات وأضاف

وجه المقارنة	دليل الحوكمة في المؤسسات الاسلامية اليمنية	معيار رقم (3) الرقابة الشرعية الداخلية	معيار رقم (11) التدقيق الشرعي الداخلي	المطابقة
	يتعين على المراجعين الشرعيين الداخليين الالتزام بميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات الإسلامية الصادرة عن الأيوفي. تزويد إدارة المراجعة الشرعية الداخلية بالكادر الكافي والمؤهل للقيام بأعمال المراجعة الشرعية. أن يكون الكادر كافياً ومؤهلاً لهذه المهمة	وتخطيط واشراف وتوثيق الادلة الالتزام بميثاق الاخلاقيات الخاص بمهنة المحاسب والمراجع الخارجي. توفر المهارات والمعرفة اللازمة لإنجاز عملية الرقابة الشرعية الداخلية. التعليم والتدريب المتواصل من خلال مواصلة التعليم والتدريب عن عقد الاجتماعات والدورات التدريبة وغيرها.	إنشاء وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي من خلال قسم او وحدة او الاستعانة بمصادر خارجية. ان يكون لدى قسم التدقيق الشرعي القدرة الكافية. خط الابلاغ لوظيفة التدقيق الشرعي الداخلي. التوظيف والإشراف مسئولية الموارد البشرية عن تعيين الموظفين ذي الصلة. التدريب والتطوير المهني المستمر ومسئولية تأهيل فريق التدقيق الشرعي. الكفاءة المهنية وامتلاك المعرفة والمهارات والكفاءات الأخرى اللازمة لأداء مسئولياتهم الفردية. ميثاق التدقيق الشرعي.	بعض العناصر الجديدة إلى المعيار منها: الموارد البشرية والتدقيق الشرعي الداخلي والرسم البياني لعملية إعداد التقارير فيما يخص عملية التدقيق الشرعي، إضافة إلى خط الإبلاغ لوظيفة التدقيق الشرعي الداخلي كما حدد مسئولية انشاء إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.
نطاق العمل	ويشمل نطاق عمل المراجعة الشرعية الداخلية فحص وتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية. معرفة فيما إذا كان النظام القائم ومدى الالتزام به يوفر تأكيدا معقولاً بأن إدارة المصرف قد أدت مسؤولياتها تجاه ضمان تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية	فحص وتقييم كافة وفعالية نظام الرقابة الشرعية لدى المؤسسة ونوعية الاداء عند القيام بالمهام المكلفة بها. أحكام الشريعة توفر الاطار العام فيما يتعلق بنطاق العمل والنشاط. التعرف إذا كان النظام يوفر تأكدا معقولا بأن أهداف المؤسسة في الالتزام الشرعي تم تحقيقه.	النطاق العام لوظيفة التدقيق الشرعي الداخلي الدوري والسنوي تتعلق بما يلي: مراجعة هيكلة الحوكمة وبيئة الرقابة الداخلية. متطلبات حوكمة الشريعة وحوكمة الشركات المتعلقة بالامتثال للشريعة. تقييم المخاطر الشاملة على المستوى التنظيمي فيما يتعلق بالالتزام بمبادئ وقواعد الشرعية.	يتو افق نطاق الدليل في المؤسسات المالية الإسلامية اليمنية ومعيار المراجعة الشرعية الداخلية ويأتي معيار التدقيق الشرعي يحدد النطاق بشكل تفصيلي وأدق من حيث اعتبار هيكلة الحوكمة في المؤسسة الإسلامية وكذا تقييم المخاطر الشرعية في اطار الفروع والاقسام والوظائف.

وجه المقارنة	دليل الحوكمة في المؤسسات الاسلامية اليمنية	معيار رقم (3) الرقابة الشرعية الداخلية	معيار رقم (11) التدقيق الشرعي الداخلي	المطابقة
أنجاز أعمال الرقابة الشرعية الداخلية.	التأكد من تنسيق أعمال المراجعة الشرعية الداخلية وهيئة الرقابة الشرعية لضمان تغطية كافة جو انب المراجعة الشرعية وتجنب ازدواجية الجهود ما أمكن. الاستفادة من نتائج أعمال المراجعة الشرعية الداخلية و اتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة في ذلك. رفع تقارير المراجعة الشرعية إلى مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية. مناقشة الملاحظات والتوصيات مع المستويات الإدارية المناسبة. تحال إلى هيئة الرقابة الشرعية الملاحظات الشرعية التي تحتاج لإصدار حكم فيها.	تناول المعيار أمورا عامة أهمها: تخطيط كل مهمة والتوثيق، وتجميع المعلومات المتعلقة بالنشاط. تحديد هدف الرقابة الداخلية ونطاق عملها. الحصول على الفتاوى والارشادات والتعليمات والمراسلات. تحديد الموارد الضرورية اجراء مسح للمجالات الواجب التركيز عليها. تحديد برامج الرقابة وموعد الابلاغ واعتماد الخطة. كما تناول فحص وتقييم المعلومات المتعلقة بالرقابة الشرعية الداخلية . التقارير ومحتوياته والمتابعة للإجراءات المتخذة.	وضع الخطط السنوية والدورية على الأقل والمو افقة من قبل هيئة الرقابة الشرعية. تحديث الخطط بشكل منتظم. التوثيق والارشفة للإجراءات التي يتعين على وحدة التدقيق الشرعي الداخلي تنفيذها. اعداد ورق العمل التي توثق عملية التدقيق الشرعي الداخلي. توثيق الملاحظات والاستنتاجات وإدارتها وتعليقات هيئة الرقابة الشرعية عليها والادارات الاخرى. متطلبات إعداد التقارير وما يتضمنه من تقييم للحالة العامة لالتزام المؤسسة بمبادئ وقواعد الشرعية الاسلامية.	لم يتطرق دليل الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية إلى إعداد الخطط السنوية والدورية بوضوح وإن كان اشار من خلال تنسيق الأعمال لتغطية كافة جو انب المراجعة الشرعية بخلاف المعايير التي أكدت على ضرورة التخطيط لكل مهمة والتوثيق وركزت مسودة معيار التدقيق على إعداد أوراق العمل وتوثيق الملاحظات والاستنتاجات الأمر الذي لم يتضمنه معيار رقم (3) ولا دليل الحوكمة. تبقى العناصر الأخرى متوفرة لدى الجميع من ضمان تغطية جميع جو انب المراجعة والتدقيق ورفع التقارير والتعاون مع هيئة الرقابة الشرعية.
إدارة الرقابة الشرعية الداخلية	نص الدليل على ضرورة أن يكون هناك إدارة المراجعة الشرعية الداخلية يتولاها رئيس يسمى رئيس المراجعة الشرعية يقوم بوضع مقاييس مناسبة لمواصفات موظفي المراجعة الشرعية الداخلية. تنسيق الجهود بين إدارة المراجعة الشرعية الداخلية وهيئة الرقابة الشرعية والرجوع إليها عند وجود الملاحظات التي تحتاج إلى إصدار أحكام.	تناول المعيار رقم (3) إدارة الرقابة الشرعية الداخلية من خلال: يتعين على رئيس الرقابة الشرعية الداخلية بإدارة الرقابة الشرعية الداخلية ووضع خطط للقيام بالمسئوليات ووضع السياسات والاجراءات كتابية لإرشاد الموظفين. وضع برنامج لاختيار وتطوير أداء موظفي الرقابة الشرعية الداخلية.	إدارة وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي من خلال: يتولى رئيس قسم التدقيق الشرعي إدارة القسم بفعالية بالإضافة الى المهام الأخرى. وضع الخطط اللازمة لتنفيذ مسئوليات التدقيق الشرعي الداخلي. توفير سياسات واجراءات مكتوبة لتوجيه أعضاء فريق التدقيق الشرعي الداخلي.	بالنظر على السياق يكاد يتطابق في جميع المفردات فيما يخص ادارة التدقيق الشرعي الداخلي وان اختلفت المسميات فقد اطلق عليها الدليل إدارة المراجعة الشرعية الداخلية والمعيار رقم (3) ادارة الرقابة الشرعية الداخلية بينما مسودة معيار رقم (11) عبر عنها إدارة وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي.

وجه المقارنة	دليل الحوكمة في المؤسسات الاسلامية اليمنية	معيار رقم (3) الرقابة الشرعية الداخلية	معيار رقم (11) التدقيق الشرعي الداخلي	المطابقة
		وكذا ضرورة قيام رئيس الرقابة الشرعية الداخلية بالتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية	ضمان تنسيق جهود التدقيق الشرعي بشكل سليم وبطريقة فعالة وكفؤة.	
الجودة النوعية	لم يشر الدليل إلى الجودة النوعية للمراجعة الشرعية الداخلية نهائياً و إنما تضمن ما ينبغي أن يقوم به رئيس فريق المراجعة الشرعية الداخلية.	تناول المعيار الجودة النوعية للرقابة الشرعية وضرورة وضع برنامج فعال للجودة النوعية بغرض تقييم عمليات الرقابة الشرعية الداخلية بصورة كافية والمحافظة على البرنامج.	تناول المعيار ضبط الجودة وركز على ضرورة استيفاء متطلبات برنامج ضمان الجودة والتحسين للتدقيق الداخلي (QAIP) الذي نشرة معهد المدققين إضافة إلى متطلبات مهنية وتنظيمية أخرى.	في ضوء المقارنة لمفردات محتوى الدليل والمعايير نجد أن دليل الحوكمة لم يتضمن بشكل محدد ومفصل الجودة النوعية للمراجعة الشرعية الداخلية بينما تناولها المعيار رقم (3) تحت بند الجودة النوعية للرقابة الشرعية وتناولتها مسودة المعيار رقم (11) تحت بند ضبط الجودة.
عناصر النظام الفعال للرقابة الشرعية	لم يفرد الدليل لها عنوانا خاصا بها و انما ذكرها إجمالاً في ثنايا الدليل حيث ركز على الموظفين وتأهلهم والعناية المهنية وعدم تداخل المسئوليات وأهمية وضع دليل للإجراءات الرقابية.	تناول المعيار رقم (3) الرقابة الشرعية الداخلية عناصر النظام الفعال للرقابة الشرعية الداخلية من خلال المكونات الرئيسية التالية: الموظفون فصل المسؤوليات الاجراءات الرقابية	فصلت مسودة المعيار في عناصر النظام الفعال كثيرا من خلال: تعريف من هم المدققون الشرعيون الداخليون. الامتثال ومراقبة الجودة والمتطلبات الاخلاقية، متطلبات المراجعة المستقلة. العناية المهنية.	تناول المعيار رقم (3) ومسودة المعيار رقم (11) عناصر النظام الفعال للرقابة الشرعية الداخلية أجمل فيه المعيار رقم (3) بينما فصل بمفرداته مسودة المعيار رقم (11) ولم يتناوله دليل الحوكمة ويفرد له عنوانا خلاصا به.

ومن خلال الجدول رقم(5) المقارنة بين محتوى المعيار رقم (3) و مسودة المعيار رقم (11) نجد أن الأخيرة انفردت بكثير من العناصر والتفصيلات التي لم يتناولها المعيار رقم (3) ودليل الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية نجملها في الآتي:

- الاعتبارات الرئيسية لمراجعة المشاركة (كيان التدقيق) المادية. وفيها تناولت المسودة:
- أخذ العينات والاساليب الاحصائية
- المخاطر واعتبارات تصنيفها وفق الاهمية الشرعية
- تقنيات تدقيق تكنولوجيا المعلومات.
- التوثيق والارشفة لعملية التدقيق الشرعي الداخلي
- استخدام التكنولوجيا والبرمجيات في توثيق وارشفة بيانات التدقيق الشرعي الداخلي.
- التقارير ومتطلبات اعداد التقارير الدورية والسنوية ومحتوياتها ومتابعتها.

وهذا يظهر مقدار التحديث والتطوير والاحتياجات الاضافية التي استدركتها مسودة المعيار رقم (11) الأمر الذي يتطلب من الجهات الرسمية ممثلة بالبنك المركزي اليمني الذي تولى إصدار دليل الحوكمة للبنوك بما فيها الجزء الخاص بالمؤسسات التي تقدم خدمات مالية

إسلامية أن يواكب التحديث لا سيما وقد مر على الدليل أكثر من خمسة عشر عاماً ولم يأخذ حقه من المراجعة والتطوير والتحديث لمواكبة مستجدات الحوكمة الشرعية في المؤسسات الإسلامية.

إن ما أوردته مسودة معيار التدقيق الشرعي الداخلي يمثل نقله نوعية في تأطير وتنظيم العمل المهني للتدقيق الشرعي في المؤسسات الإسلامية يُحتم على المؤسسات الإسلامية مواكبة المستجدات وعكسها على الهيكل التنظيمي الخاص بكل مؤسسة بما يعزز الالتزام بمبادئ وأحكام الشرعية.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية لو اقع التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن.

أولاً: تصميم وإدارة الاستبيان

استخدم الباحث طريقة المسح الميداني لندرة البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة بهدف الحصول على معلومات وبيانات ميدانية وعملية من خلالها يمكن الإجابة على فرضيات وأسئلة البحث خصوصاً وأن دراسة واقع التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية اليمنية في حدود علم الباحث تُعد الأولى في اليمن، واعتمدت الدراسة في تصميم الاستبيان على الأسلوب المغلق والمقيد للإجابة على الاسئلة بالطريقة المناسبة التي تحقق أهداف البحث.

اعتمدت الدراسة على المعايير الدولية المتخصصة في حوكمة التدقيق الشرعي الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ودليل حوكمة الرقابة الشرعية الصادر عن البنك المركزي الكويتي. ودليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية الصادر عن البنك المركزي اليمني الفصل السابع قضايا إضافية تخص المصارف الإسلامية.

وقد تم الاستعانة بخبراء ومتخصصين في عمل المؤسسات المالية الإسلامية عند تصميم الاستبيان وتحكيمه وإدخال التعديلات المناسبة عليه، كما تم الرجوع الى المعايير الدولية الصادرة عن (AAOIFI) المعيار رقم (3) المراجعة الشرعية الداخلية وكذا المعيار رقم (11) التدقيق الشرعي الداخلي ومسودة المعيار المعدل لإطار الحوكمة الشرعية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الصادر (AAOIFI) و (IFSB) مارس 2020، كما تم الاستعانة باستبانات دراسات مماثلة في الدول الخارجية (مصطفى:2012) ، و (Hasan,2011). وذلك لضمان سهولة وقراءة واستيعاب المشاركين للاستبيان وتقليل احتمالية وقوع الأخطاء.

وتم تصنيف الاستبيان إلى ستة محاور متناسقة مع فرضيات وأسئلة البحث بما يحقق أهداف البحث، ويغطي كل محور من المحاور جزء من أجزاء البحث وقسمت مكونات الاستبيان وفقاً للمرجعيات المعيارية الصادرة عن المؤسسات المالية الإسلامية الدولية والتي تشمل: (التدقيق الشرعي التعيين والتكوين، الكفاءة والأهلية لفريق التدقيق الشرعي، الاستقلالية، المهام والصلاحيات، إجراءات التدقيق الشرعي) وأضاف الباحث بندا خاصا بالعوائق والصعوبات التي تواجهه فريق التدقيق الشرعي.

وقد استهدف الاستبيان جميع المسئولين عن التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن، والذين عادة ما يكونوا هم حلقة الوصل بين الهيئة الشرعية في المؤسسة والإشراف التنفيذي لامتثال المؤسسة لأحكام الشرعية الإسلامية سواءً كانوا يمارسون وظيفة الرقابة الشرعية، أو وظيفة التدقيق الشرعي، أو يجمعون بين الوظيفتين معاً، أو ذوو صلة بالرقابة والتدقيق الشرعي وإن كانوا أعضاء في هيئة الرقابة الشرعية، اتبع الباحث عدة خطوات بهذا الشأن حيث تم توزيع الاستبيان بشكل مباشر على أصحاب العلاقة وذوي الصلة بالتدقيق الشرعي والمناقشة المباشرة اثناء تعبئة الاستبيان، وأيضا التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي للمسافرين، والتواصل التلفوني للاستفسارات عن المعلومات التي تدعم البحث والاستبيان علماً بأن الاستبيان صُدر بخطاب تغطية وضح الهدف من البحث وأهمية النتائج المرجوة منه، والتأكيد على سرية المعلومات، والمعايير المستخدمة في القياس، و توزعت الاستبيانات على المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن منذ نشأتها وحتى 2020م وكانت على النحو التالي:

جدول رقم (6) اسماء المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن محل الدراسة

م	اسم المؤسسة المالية	الموقع الالكتروني	تاريخ التأسيس	ملاحظات
1	البنك الإسلامي اليمني	/https://yemen-yba.com/6590	1995	
2	بنك التضامن الدولي	/https://www.tadhamonbank.com	1996	
3	بنك سبأ الإسلامي	/http://sababank.com	1996	
4	مصرف اليمن البحرين الشامل	/https://www.sbyb.net	2002	
5	الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين	www.yiic.co	2002	
6	بنك الكريمي للتمويل الاصغر الإسلامي	https://kuraimibank.com/ar	2010	

م	اسم المؤسسة المالية	الموقع الالكتروني	تاريخ التأسيس	ملاحظات
7	كاك الإسلامي	/https://www.cacislamic.com.ye	2010	
8	بنك اليمن والكويت الفروع الاسلامية	https://yki-bank.com/		
9	بنك الانشاء والتعمير الفروع الاسلامية	https://www.ybrdye.com/Project_details.php?pageID=78#	2014	
10	البنك الأهلي اليمني	https://nby.com.ye/index.php/ar/islamic-branches-ar	2011	
11	بنك الكريمي الإسلامي	https://kibanks.com/ar/about	2020	

وتم معالجة جميع البيانات من خلال الحزمة الاحصائية SPSS من خلال التكرارات والنسب المئوية كون الاستبيان استخدم اسلوب الحصر الشامل والعينة القصدية لجميع المسئولين عن التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن.

وقد تم تنظيم وإعداد تحليل البيانات وفحصها بشكل دقيق لضمان أن تكون النتائج دقيقة وصحيحة وموثوقة، وعرض تحليل البيانات من خلال الإجابة على أسئلة البحث وتنظيم ذلك من خلال اختبار الفرضيات التي وضعها البحث، وهذه الطريقة تمكن الباحث من الوصول إلى النتائج السليمة وعرضها بشكل منهجي وواضح.

و استخدمت الطريقة التفسيرية لتوفير المزيد من المعني للبيانات لتوفير تحليل متكامل وشامل، عن المؤسسات المالية الإسلامية في اليمن، وتحليل محتوى هذه الدراسة يهدف استكشاف الممارسات الفعلية والعملية لواقع التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن في ضوء المعايير والارشادات الصادرة عن الجهات الرسمية ممثلة بالبنك المركزي اليمني وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية (أيوفي) لصياغة مؤشرات فريدة للإفصاح وواضحة عن واقع التدقيق الشرعي للمؤسسات المالية و ممارستها على النحو المنصوص عليه في أهداف البحث.

ثانياً: تحليل الاستبيان

أولاً: التدقيق الشرعي التعيين والتكوين

1- تكوين الإطار العام للتدقيق الشرعي في المؤسسة.

جدول رقم(7) يوضح نسبة الاختلاف في تكوين وتعيين الإطار العام للتدقيق الشرعي

يوجد هيئة رقابة شرعية في المؤسسة	نعم	لا
	% 90.9	% 9.1
يوجد في المؤسسة مر اقب شرعي دائم	% 90.9	% 9.1
هل يوجد في المؤسسة إدارة تدقيق شرعي داخلي مستقلة	% 9.1	% 90.9
هل يوجد في المؤسسة قسم أو/ وحدة تدقيق شرعي مستقل	% 9.1	% 90.9
هل يوجد في المؤسسة وظيفة أو/ موظف تدقيق شرعي مستقل	%0	% 100

الفرضية الأولى: يوجد اختلاف في تكوين الإطار التنظيمي للتدقيق الشرعي في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن والأطر المعيارية الناظمة لها.

أكدت نتائج المسح الميداني أن غالبية المؤسسات المالية التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن لديها نموذج للإطار الناظم للرقابة الشرعية حيث يمثل وجود هيئة الرقابة الشرعية الركن الأساس الذي تُبنى عليه شرعية المؤسسة، وفقاً للمعايير والقوانين الملزمة لها حيث تمثل نسبة (90.9 %) من المؤسسات محل الاستبيان وجود هيئة شرعية في المؤسسة تمارس دورها وفقاً للقواعد واللوائح والأنظمة والقوانين الناظمة لعملها بينما(9.1 %) من تلك المؤسسات لا يوجد فيها هيئة رقابة شرعية، ويرجع سبب عدم وجود هيئة رقابة شرعية إلى وجود تباينات سياسية في إدارة تلك الفروع، كما أظهر الاستبيان أن (90.9 %) غالبية المؤسسات لديها مراقب شرعي كحلقة وصل بين هيئة الرقابة الشرعية وإدارة المؤسسة وأن ما نسبته ((9.1 %) لا يوجد لديها مراقب شرعي مقيم ودائم في المؤسسة إذ تكتفي تلك الفروع بالاستجابة لطلب أعضاء الهيئة ببعض المعاملات بصورة عشوائية لغرض النظر فيها ومراجعتها، وهذا يتفق ودراسة (عيسى:2022:ص 5)، ويُظهر الاستبيان أهمية وجود هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات اليمنية التي تقدم خدمات مالية إسلامية، وأيضاً وجود المراقب الشرعي الذي يعتبر محور ارتكاز الضبط الشرعي في المؤسسة، بينما مثلت ما نسبته (90.9 %) من المؤسسات المالية محل الدراسة أنها لم تعتمد إدارة مستقلة للتدقيق الشرعي الداخلي، أو قسم أو وحدة مستقلة، كما يظهر المسح أن جميع المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن لا يوجد لديها وظيفة أو موظف تحت مسمى تدقيق شرعي مستقل، وإن كان يقوم بها جهات أخرى.

يتضح مما سبق مقدار الاختلال في تكوين الإطار العام للتدقيق الشرعي في المؤسسات محل الدراسة والذي يدعم القول بقبول صحة الفرضية الأولى: بأنه " يوجد اختلاف في تكوين الإطار التنظيمي للتدقيق الشرعي في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن والأطر المعيارية الناظمة لها". وهذا يدل على وجود قصور لدى المؤسسات المالية التي تقدم خدمات إسلامية ذاتها والجهات الرسمية المنظمة لعمل تلك المؤسسات ويعزو الباحث ذلك إلى الاسباب الآتية:

1. اقتصار التزام المؤسسات المالية على الوفاء بالمتطلبات القانونية التي نص عليها قانون البنوك الإسلامية رقم (21) لعام 1996م والمعدل بالقانون رقم (16) لعام 2009م المادة رقم (2) والمادة رقم (6) الفقرة (ج) بخصوص الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية، وكذا المادة (19) من القانون المتمثل فيما يخص تعيين هيئة الرقابة ومهامها، برغم عدم وجود هيئة شرعية حالياً في بعض الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية مما يُعد مخالفة جوهرية لصريح القانون والضوابط الشرعية لعمل الفروع الإسلامية.
2. تدني الاهتمام من قبل الإدارة العليا والتنفيذية بالمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية بإيجاد الأطر الحاكمة لتكوين الإطار الناظمة للتدقيق الشرعي لما قد يتعارض وبعض مصالحهم خصوصاً في الفروع الإسلامية في المؤسسات المالية التقليدية.
3. القصور من قبل الجهات الرسمية ممثلة بالبنك المركزي اليمني بعدم إنشاء هيكل فعال لضمان الالتزام بالشريعة يشمل هذا الهيكل فاعلية الدور الذي تؤديه الجهات الإشرافية وألية الإشراف والرقابة على المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في ضوء المعايير الدولية الصادرة المنظمة لعمل المؤسسات التي تقدم خدمات إسلامية.
4. ضعف دور أعضاء الهيئات الشرعية في المؤسسات اليمنية، وضعف الاهتمام بتحديث الآليات وإيجاد الأطر الحاكمة لعمل الهيئات الشرعية من خلال تقديم التصورات والهياكل التنظيمية لحوكمة الرقابة الشرعية والامتثال لأحكام الشرعية الإسلامية بما يتوافق وطبيعة حجم المؤسسة إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية كونها المسئولة عن ضمان التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية.

-2 الجهة المناط بها وظيفة التدقيق الشرعي في المؤسسة

جدول رقم (8) يوضح الجهة المناط بها وظيفة التدقيق الشرعي

في حالة عدم وجود إدارة مستقلة أوقسم مستقل أوشخص مستقل للتدقيق الشرعي في مؤسستكم ضع إشارة (√) أما الجهة التي تقوم حالياً بوظيفة التدقيق الشرعي			
من يقوم حاليا بوظيفة التدقيق الشرعي بمؤسستكم ؟	الهيئة الشرعية	%0	
	المر اقب الشرعي الدائم	% 81.8	
	إدارة الرقابة الشرعية الداخلية في حال وجودها	% 18.2	
	إدارة المراجعة الداخلية التقليدية	% 9.1	
	المحاسب القانوني (مراجع الحسابات الخارجي)	%0	
	مكتب مؤسسة تدقيق شرعي خارجي	%0	
	لا يوجد لدينا حالياً من يقوم بهذه الوظيفة		
	أخرى من فضلك أذكرها.....		

في رأيك هل الجهة التي تقوم بوظيفة التدقيق الشرعي بمؤسستكم مهيأة علميا ومهنياً للقيام بهذه الوظيفة؟	نعم	لا	الى حدٍ ما
	% 54.5	% 9.1	% 36.4

إذا كانت الإجابة بـ(لا) أو (إلى حد ما)

من وجهة نظركم ما هي الأسباب التي جعلت هذه الجهة غير مهيأة للقيام بأعباء هذه الوظيفة؟	عدم التفرغ	نعم	لا
		% 9.1	% 90.9
	عدم التأهيل العلمي	% 9.1	% 90.9
	عدم التأهيل المهني والعملي	% 9.1	% 90.9
	عدم الإلزام القانوني (الفراغ التشريعي)	% 18.2	% 81.8
	عدم رغبة إدارة المؤسسة في توسيع ودعم هذه الوظيفة	% 27.3	% 72.7
	أخرى من فضلك أذكرها:		

الفرضية الثانية: يوجد اختلاف في طبيعة الجهات المناط بها مهمة التدقيق الشرعي في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن وما قررته المعايير الدولية المنظمة لمهنة التدقيق الشرعي.

أكدت نتائج المسح الميداني عدم قيام هيئة الرقابة الشرعية و المحاسب القانوني (مراجع الحسابات الخارجي)، و مكتب مؤسسة تدقيق شرعي خارجي بمهام التدقيق الشرعي الداخلي ولم تقم بأي دور يذكر في ذلك، وهذا يظهر مقدار انشغال الهيئة الشرعية بأعباء كثيرة في نطاق عملهم فهم بشكل عام غير متفرغين لأعمال الرقابة الشرعية في المؤسسات التي يعملون بها، بل أكثرهم من الأساتذة الجامعيين المكلفين بالتدريس لساعات طويلة في الأسبوع في جامعاتهم، وكثير منهم إلى جانب ذلك هم أعضاء في العديد من الهيئات الشرعية للرقابة على المؤسسات المالية، فلا يكادون ينصرفون من اجتماع لهيئة شرعية حتى يُدعو لاجتماع هيئة شرعية أخرى (الكردي:2009). وأظهر البحث أن (81.8 %) من المؤسسات يقوم بوظيفة التدقيق الشرعي المراقب الشرعي المقيم في المؤسسة، وأن (18.2 %) من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية و(% 9.1) من خلال إدارة المراجعة الداخلية التقليدية (التفتيش الداخلي) وتتفق الدراسة بوجود دور مهم للمراقب الشرعي الدائم في القيام بوظيفة التدقيق الشرعي، وأنه لا يوجد دور للمحاسب القانوني ودراسة (مصطفى:2012). وهذا يظهر مقدار الخلط الذي تقوم به المؤسسات المالية حيث تعمل على دمج جميع وظائف الرقابة الشرعية في شخص واحد هو المراقب الشرعي، فيتم الجمع بين وظيفة الالتزام الشرعي والتدقيق الشرعي والمراجعة الشرعية والاستشارات الشرعية وأمانة سر الهيئة في شخص واحد هو المراقب الشرعي (الشريف:2022). ولذلك تعمل المؤسسات على تأهيل المراقب الشرعي والاعتماد على تطوير قدراته كما أظهرت الدراسة أن نسبة (54.5 %) مهيأة علميا ومهنياً للقيام بهذه الوظيفة وأن (36.4 %) مهيأة إلى حد ما ويرجع السبب في ذلك إلى أن (27.3 %) منهم يرون عدم رغبة إدارة المؤسسة في توسيع ودعم هذه الوظيفة وأن (18.2 %) يردون ذلك إلى عدم الإلزام القانوني أو (الفراغ التشريعي). كما جاء سبب عدم التفرغ وعدم التأهيل العلمي وأخيراً عدم التأهيل المهني والعملي الجميع بنسبة (9.1 %).

يتضح من الجدول رقم (8) صحة الفرضية الثانية: أنه يوجد اختلاف في طبيعة الجهات المناط بها مهمة التدقيق الشرعي في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن وما قررته المعايير الدولية المنظمة لمهنة التدقيق الشرعي". مما يعني وجود ضعف في وضوح طبيعة وأهمية الدور الذي يقوم به التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية اليمنية، وقصور في وظيفة الرقابة الشرعية الداخلية، ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

1. عدم وجود إطار للحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية محل الدراسة تضمن المؤسسة المالية من خلاله ممارسة الرقابة الفاعلة للامتثال الشرعي و يتضمن عناصر الحوكمة بما فيها التدقيق الشرعي الداخلي والمراجعة الشرعية الداخلية تنفذه إدارة أو وحدة مستقلة، وإن وجد في بعض أدبيات المؤسسات إلا أنه لا وجود له في الواقع العملي للمؤسسة.
2. ترى المؤسسات المالية أن الهياكل التنظيمية وتفريعاتها التي تراعي الامتثال الشرعي تؤدي إلى ظهور مخاطر تشغيلية للمؤسسات المالية تكمن في توظيف الموارد البشرية والتدريب المتخصص، وأنظمة الرقابة مما يزيد من تعقيد تنفيذ العمليات وتكاليفها المالية.
3. غياب تطبيق المواثيق الأخلاقية وقواعد السلوك المهني والتوعية بها في المؤسسات المالية اليمنية خصوصاً فيما يتعلق بالمعايير الأخلاقية الصادرة عن المؤسسات المالية الإسلامية الدولية (الأيوفي) وتجسيد ذلك في إطار حوكمة الرقابة الشرعية.
4. الاكتفاء بالعموميات التي نص عليها القانون في إشارة إلى طبيعة عمل الإشراف الشرعي في المؤسسات المالية كما في المادة (17) هيئة الرقابة الشرعية، وضعف الإشراف المركزي على تطبيق دليل الحوكمة الصادر بتاريخ 2013/9/30م الذي تناول المراجعة الشرعية الداخلية والذي لم يعكس في اللوائح والنظم لدى المؤسسات المالية.
5. عدم الاسترشاد بالأدلة الإرشادية والمعايير الدولية المنظمة لأعمال التدقيق والمراجعة الشرعية الداخلية الصادرة عن المؤسسات الإسلامية، وضعف التواصل بها، والاجتهاد في وضع وظائف ومهام تتلاءم وطبيعة المؤسسة المالية بمعزل عن تلك المعايير.
6. تدني دعم التأهيل العلمي والمهني والحصول على الشهادة المهنية الدولية التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الأيوفي مثل(شهادة المدقق الشرعي المعتمد CSA، وشهادة المحاسب الإسلامي المعتمد CIPA).

-3 ثقافة المؤسسة تجاه التعامل مع جهات من خارج المؤسسة للقيام بمهنة التدقيق الشرعي

جدول رقم (9) يوضح ثقافة المؤسسة تجاه التعامل مع جهات من خارج المؤسسة للقيام بمهنة التدقيق الشرعي

1/ تفضل المؤسسة أن يكون فريق التدقيق الشرعي من داخل المؤسسة ومن الموظفين لديها	نعم	لا
	% 90.9	% 9.1
في حال كانت الإجابة (نعم) فإن أهم الأسباب ترجع إلى		
حصر معلومات التدقيق في إطار المؤسسة وعدم تداولها	% 63.6	% 36.4
فريق التدقيق الشرعي الداخلي لديه المعرفة الكاملة بطبيعة المؤسسة وبيئة العمل فيها.	% 63.6	% 36.4
التفرغ التام للمؤسسة والمتابعة اليومية لسير عمل التدقيق الشرعي في المؤسسة	% 27.3	% 72.7
أخرى يمكنك ذكرها: .محدودية عمليات التدقيق.	% 9.1	% 90.9
في حال كانت الإجابة (لا) وأن الخيار هو الاستعانة بمكتب تدقيق خارجي فإن أهم الأسباب ترجع إلى:		

مهنية فريق التدقيق الشرعي الخارجي أكثر من الداخلي			% 9.1
استقلالية التدقيق الخارجي			
اكتساب المؤسسة على ثقة العملاء والأطراف الأخرى ذات العلاقة			
أخرى أذكرها:.....			
2/ مدى الحاجة لوجود مكاتب ومؤسسات تدقيق شرعي خارجي يوكل إليها مهمة وظيفة التدقيق الشرعي بمهنية واحتراف	نعم	لا	إلى حد ما
	% 18.2	% 27.3	% 54.5
3/ يمكن أن يقوم المحاسب القانوني الخارجي لأعمال المؤسسة بوظيفة التدقيق الشرعي الداخلي بالإضافة لعمله لما يتمتع به من خبرة ومهنية في ضوء المعايير المحلية والدولية المنظمة لذلك	% 9.1	% 90.9	

وفي إطار ثقافة المؤسسة تجاه التعامل مع جهات من خارجها للقيام بمهنة التدقيق الشرعي أظهرت نتائج المسح الميداني كما الجدول رقم (9) دعماً كبيراً لصحة الفرضية الثانية بوجود اختلاف في طبيعة الجهات المناط بها مهنة التدقيق الشرعي حيث أن ما نسبة (90.9 %) من المؤسسات المالية اليمنية تفضل أن يكون المدقق الشرعي من داخل المؤسسة ومن الموظفين لديها و أن (9.1 %) يفضلون أن تكون جهة خارجية وتُعزى أسباب تفضل من يقوم بمهنة التدقيق من داخل المؤسسة إلى حصر معلومات التدقيق في إطار المؤسسة وعدم تداولها و أيضاً فريق التدقيق الشرعي الداخلي لديه المعرفة الكاملة بطبيعة المؤسسة وبيئة العمل فيها وذلك بنسبة متساوية قدرها (63.6 %)، بينما يرى (27.3 %) التفرغ التام للمؤسسة والمتابعة اليومية لسير عمل التدقيق الشرعي في المؤسسة هو السبب وراء تفضيل التدقيق الشرعي من داخل المؤسسة. وفي ضوء النتائج السابقة الذكر فقد تباينت ميول المؤسسات نحو مدى الحاجة لمؤسسات تدقيق شرعي خارجي يوكل لها مهنة التدقيق على أن تتمتع تلك الجهة بالمهنية العالية والاحتراف الدقيق في ذات المجال فأظهرت نتائج الاستبيان مقاومة تلك المؤسسات لهذا الرأي بنسبة (27.3 %) وعدم موافقة (18.2 %) بينما أبدت الموافقة الى حد ما (54.5 %).

وهذا يتعارض وما هو معمول ببعض المؤسسات المالية الإسلامية كما في هيئة الاسواق المالية بدولة الكويت التي تشترط أن نظام الرقابة الشرعية لابد أن يشتمل على وحدة تدقيق شرعي داخلي ومكتب تدقيق شرعي خارجي (الشريف:2020). إضافة إلى العديد من الأمور الهامة التي تستدعي اهتمام المؤسسات المالية الإسلامية اليمنية بالتدقيق الشرعي الخارجي هو حجم اصحاب المصلحة فيها لأن ما يميز التدقيق الشرعي الخارجي عن بقية عناصر الحوكمة هو الاستقلالية والمهنية وتعزيز الثقة بمستوى التدقيق، الالتزام الشرعي لدى مستخدمي تقارير التدقيق الشرعي الخارجي فضلاً عن الغاية الكبرى من التدقيق الشرعي وهي حفظ المقاصد الشرعية خصوصاً ما يتعلق بحفظ الدين وحفظ المال.

وفي ضوء التحليل السابق فإن الوضع النموذجي الذي ينبغي أن تعمل وفقه المؤسسات المالية اليمنية أن يكون لديها جهتين تمارس التدقيق الشرعي تتمثل في الآتي:

1. تدقيق شرعي داخلي يقوم بها مدققون شرعيون داخليون يتبعون المؤسسة من حيث التعيين والعزل والمكافأة والمسأءلة والتقرير وهي إحدى وسائل نظام الرقابة الشرعية الداخلية ومقوماته هدفها مساعدة الإدارة في تحمل مسئولياتها بشأن الالتزام بأحكام الشرعية الإسلامية والتأكد من تطبيقها وكشف أي انحرافات بصورة فورية وإبلاغ ذلك للإدارة لا تخاذ الاجراءات لتصحيح الوضع وضمان عدم تكراره مرة أخرى (مشعل: حقيبة: 2015).
2. مراجعة شرعية خارجية: يؤديها مراجعون خارجيون لا يتبعون الادارة التنفيذية للمؤسسة وإنما يتبعون الجمعية العمومية من حيث التعين والمكافاة والعزل وتكون إما هيئة الرقابة الشرعية أو مكاتب خارجية متخصصة في المراجعة الشرعية.

ثانياً: الكفاءة والأهلية لفريق التدقيق الشرعي

الفرضية الثالثة: يتمتع فريق التدقيق الشرعي في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن بالمؤهلات العلمية والتخصصات الفنية التي تتطلبها المعايير الدولية.

أكدت الدراسة من خلال ثلاث نقاط رئيسية للإجابة على الفرضية الثالثة كما في الجدول رقم (10،11،12) بوجود اختلاف في الكفاءة والأهلية بين فريق التدقيق الشرعي في المؤسسات التي تقدم خدمات إسلامية من حيث حصولهم على المؤهلات والتخصصات الفنية والمهنية التي تتطلبها المعايير الدولية على النحو التالي:

1. المؤهلات المهنية لفريق التدقيق:

جدول رقم (10) يظهر نتائج المؤهلات المهنية لفريق التدقيق الشرعي

لدى الجهة التي تقوم بالتدقيق الشرعي في مؤسستكم الشهادة المهنية الصادرة عن الأيوفي (المدقق الشرعي المعتمد)	نعم	لا
لدى الجهة التي تقوم بالتدقيق الشرعي شهادات تدقيق شرعي صادرة من مؤسسات مالية أخرى مثلاً المجلس العام للبنوك الاسلامية أو أي جهات أخرى.	% 63.6	% 36.4
	% 36.4	% 63.6

يظهر الجدول رقم (10) أن ما نسبته (63.6 %) من الذين يقومون بمهنة التدقيق الشرعي غير حاصلين على الشهادة المهنية التي تمنحها الأيوفي وهي من أعلى الشهادات المهنية الدولية في هذا المجال بينما حصل ما نسبته (36.4 %) على الشهادة، في المقابل حصل ما نسبته (63.6 %) على الشهادة المهنية التي يمنحها المجلس العام للبنوك الإسلامية وما نسبته (36.4 %) لم يحصل على الشهادة المذكورة ومن خلال هذا التحليل يظهر تدني حصول القائمين على التدقيق على الشهادة المهنية الصادرة عن الأيوفي ويرجع ذلك في نظرنا إلى المستوى العلمي والمهني للمادة المقدمة مما يجعل من الصعوبة الحصول عليها بسهولة ويسر وتحتاج إلى بذل جهود ذهنية وفكرية وممارسة عملية. أيضاً ارتفاع تكلفة رسوم الحصول على الشهادة جعل العاملين يبحثون على شهادة أقل تكلفة وأسهل تأهيلاً. إن عدم اهتمام المؤسسات المالية بتأهيل وتدريب القائمين على مهنة التدقيق الشرعي ينعكس سلباً على الأهلية الفنية والجدارة المهنية لفريق التدقيق الشرعي ويجعل المؤسسات تفتقر للكوادر المؤهلة التأهيل المهني القائم على المرجعية الشرعية.

2. عدد فريق التدقيق وكفايته في المؤسسة:

جدول رقم (11) يظهر نتائج عدد فريق التدقيق الشرعي وكفايته

عدد فريق التدقيق الشرعي في المؤسسة هو	لا يوجد	1	2	3
	% 9.1	% 72.7	% 9.1	% 9.1
الاسم الوظيفي للمدقق الشرعي في المؤسسة	لا يوجد	مر اقب شرعي	مراجع شرعي داخلي	
	% 9.1	% 81.8	% 9.1	
عدد فريق التدقيق الشرعي في المؤسسة كافي لفحص المعاملات والمنتجات والانشطة والعقود.	كافي	غيركافي	إلى حد ما	
	% 27.3	% 27.3	% 45.5	

أظهرت نتائج الاستبيان أن عدد فريق التدقيق في المؤسسات على النحو التالي:

ما نسبته (72.7 %) يتكون فريق التدقيق من شخص واحد فقط بينما ما نسبته (9.1 %) يتكون فريق التدقيق من شخصين وكذلك ذات النسبة ثلاثة أشخاص وما نسبة (9.1 %) لا يوجد لديهم أي شخص يقوم بالتدقيق.

إن عدد المراجعين والمدققين الشرعيين في أي مؤسسة يتوقف وطبيعة حجم المؤسسة وتوسعها، والفترة الزمنية التي تمارس فيها الأعمال المصرفية الإسلامية، واستقرار معاملاتها، ونوع المؤسسة هل هي مؤسسة إسلامية خالصة أو مؤسسة تقليدية لديها فرع إسلامي؟ ومستوى النظم الآلية التي تعتمد عليها ومدى قدرتها على دعم ومواكبة الأعمال المالية الإسلامية ، وتعقيد عملياتها، ومدى اقتناع ادارة المؤسسة في تفعيل دور المراجعة والتدقيق الشرعي، وكذلك دور هيئة الرقابة الشرعية في ممارسة صلاحيتها واقناع الإدارة التنفيذية بوجود مدققين شرعيين داخليين أو التعاقد مع جهات خارجية (مصطفى:2012).

والذي يظهر للباحث أنه المؤسسات المالية الإسلامية محل الدراسة في اليمن تنقسم إلى ثلاثة أقسام المصارف الإسلامية الخالصة التي تم تأسيسها منذ البداية وهذه لديها من يقوم بمهنة التدقيق الشرعي وهو المراقب الشرعي أو مساعدين له وتمثل ما نسبته (90.9 %)، والقسم الآخر شركة التأمين التكافلي الإسلامي وتمارس التدقيق من خلال مدقق شرعي واحد، بخلاف الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية التي تمارس التدقيق من خلال المراقب الشرعي والبعض الآخر لا يوجد لديها مراقب شرعي كما هو الحال في بنك اليمن والكويت الفروع الإسلامية. وفي ضوء نتائج الاستبيان تباينت الإجابات حول مدى كفاية عدد المدققين حيث تشير النتائج إلى ما نسبته (45.5 %) كافي إلى حد ما و (27.3 %) كافي ويرى ما نسبته (27.3 %) عدم كفاية فريق التدقيق وبالنظر إلى نطاق العمل الذي يتطلب أن يغطيه فريق التدقيق، والذي يجب أن يشمل جميع الأعمال والأنشطة التي تمارسها المؤسسة والتي يكون لها أثر شرعي على المعاملات المالية وشرعيتها نجد تدني عدد فريق الذين يقومون بمهمة التدقيق وعدم كفايته خصوصاً مع تعدد المنتجات التمويلية والخدمات المصرفية التي تقدمها تلك المؤسسات.

3. التخصصات العلمية لفريق التدقيق الشرعي.

جدول رقم (12) يظهر نتائج التخصصات العلمية لفريق التدقيق

ضع إشارة (√) أمام التخصص الذي يحمله فريق التدقيق بمؤسستكم		
	شرعية	% 54.5
	قانونية	% 18.2

ضع إشارة (√) أمام التخصص الذي يحمله فريق التدقيق بمؤسستكم		
التخصصات العلمية والمهنية لفريق التدقيق الشرعي.	مالية / محاسبية	% 9.1
	متنوعة (مصرفية / شرعية / مالية..)	% 27.3
	اقتصادية	
	مصرفية	
	أخرى من فضلك أذكرها.....	

أظهرت نتائج الاستبيان أن التخصصات العلمية لفريق التدقيق الشرعي على النحو التالي:

حصلت التخصصات الشرعية لمن يقوم بمهنة التدقيق الشرعي أعلى نسبة بـ(54.5 %)، وجاءت التخصصات المتنوعة (مصرفية/شرعية/ مالية) نسبة (27.3 %) على المرتبة الثانية حيث والتخصصات القانونية نسبة (18.2 %) وأخيراً تخصص مالية ومحاسبة (9.1 %). أكدت النتائج حصول القائمين على مهنة التدقيق على المؤهلات الشرعية وإن كانت ضرورية ومهمة لمن يقوم بتلك الوظيفة غير أنها لا تكفي، إذ يتطلب الحصول على الخبرة المالية والمصرفية والقيام بممارسة العملية لفنون التدقيق من خلال التدريب المستمر والتطوير الذاتي في مجال المالية الإسلامية وعلوم التدقيق الشرعي.

كما أظهرت النتائج انعدم الممارسين لوظيفة التدقيق الشرعي من الذين يحملون مؤهلات أخرى كاللغة الانجليزية واتقانها لما لها من أهمية في جانب التدقيق الشرعي خصوصا ما يتعلق في العمليات التجارية الخارجية التي لها صله بالأسواق المالية الدولية.

ثالثاً: الاستقلالية

1. التبعية التنظيمية والادارية للتدقيق الشرعي.

جدول رقم (13) يظهر نتائج التبعية الإدارية لفريق التدقيق

ضع إشارة (√) أمام الجهة التي يتبعها المدققين الشرغين في الهيكل التنظيمي بمؤسستكم.		
التبعية التنظيمية والادارية للتدقيق الشرعي.	تتبع مجلس الإدارة	% 18.2
	تتبع المدير العام / المدير التنفيذي	% 36.4
	تتبع الهيئة الشرعية	% 27.3
	تتبع لجنة المراجعة	
	تتبع إدارة المراجعة الداخلية	% 9.1
	أخرى من فضلك أذكرها:	

الفرضية الرابعة: يتمتع فريق التدقيق الشرعي بالاستقلالية والموضوعية والصلاحيات الكاملة أثناء قيامه بوظيفة التدقيق الشرعي في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية.

أظهرت نتائج الدراسة كما في الجدول (13) صحة الفرضية بعدم تحقق الاستقلالية عند الجهات المناط بها التدقيق الشرعي حيث أظهرت الدراسة تباين في التبعية الادارية لمن يقوم بوظيفة التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية حيث جاء بالمرتبة الأولى التبعية للمدير العام / الرئيس التنفيذي للمؤسسة بنسبة (36.4 %) ، وجاء في المرتبة الثانية التبعية لهيئة الرقابة الشرعية بنسبة (27.3 %)، بينما كانت التبعية لمجلس الإدارة (18.2 %) وفي الاخير جاءت التبعية لإدارة المراجعة في المؤسسة بنسبة (.9 %).

تظهر الاجابات التباين في التبعية الإدارية لمن يقوم بمهام التدقيق في تلك المؤسسات وهذا التباين يرجع إلى عدم وضوح المكانة التنظيمية لوظيفة التدقيق الشرعي في الهيكل التنظيمي للمؤسسات المالية، مما أعطى طابعاً خاصاً لكل مؤسسة للتعامل مع وظيفة التدقيق.

وهذا يتعارض والمعايير الشرعية الصادرة عن الأيوفي معيار رقم (3) الذي ينص على أن تكون هناك إدارة مستقلة أو وحدة مستقلة أو قسم مستقل على أن لا ينخفض المستوى التنظيمي على مستوى إدارة المراجعة الداخلية(معيار الضبط رقم:3). وبالتالي فإن التبعية الفنية لوظيفة التدقيق الشرعي تكون لهيئة الرقابة الشرعية حتى تتمتع بالاستقلالية والموضوعية النسبية التي تتطلبها وظيفة التدقيق الشرعي، وتكون التبعية الإدارية للمؤسسة كونها وظيفة داخل المؤسسة المالية من حيث التعيين والعزل والمكافأة والمساءلة. إن التبعية للإدارة التنفيذية أو الادارة الأخرى يؤثر على درجة استقلالية المدقق الشرعي وموقفه الفكري اثناء أداءه العمل.

2. مسئولية الإدارة التنفيذية تجاه التدقيق الشرعي في المؤسسة.

جدول رقم (14) يظهر نتائج التبعية الإدارية لفريق التدقيق الشرعي

إلى أي مدى يحصل فريق التدقيق الشرعي على دعم وتشجيع الإدارة العليا بمؤسستكم ويؤدي مهامه دون عوائق ؟	دعم كامل	لا يوجد دعم	دعم إلى حد ما	يتم مقاومته
	% 36.4	% 9.1	% 54.5	%0

أظهرت نتائج الدراسة حصول فريق التدقيق الشرعي على دعم وتشجيع من الإدارة العليا إلى حد ما حيث أجاب ما نسبته (54.5 %) بينما أجاب (36.4 %) بوجود دعم وتشجيع كامل من قبل الإدارة العليا وأجاب (9.1 %) بعدم وجود أي دعم بينما لا يوجد هناك مقاومة من قبل الإدارة العليا.

لقد حددت المعايير الدولية ضرورة أن يحصل المدققون الشرعيون الداخليون على دعم كامل ومستمر من الإدارة ومجلس الإدارة ويكون للمراقبين الشرعيين الداخليين اتصال مباشر ومنتظم مع جميع المستويات الإدارية ومع كل من هيئة الرقابة الشرعية والمراجعين الخارجيين لما في ذلك من تعزيز مكانة المدققين الشرعيين في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، كما يجب عدم وضع حدود لنطاق عمل المدققين الشرعيين او تقييد اطلاعهم على المستندات والتقارير أو أية وثائق أخرى.

3. تعارض المصالح لدى فريق التدقيق الشرعي في المؤسسة:

جدول رقم (15) يظهر نتائج قيام فريق التدقيق بأعمال تنفيذية

يمارس فريق التدقيق الشرعي أعمال تنفيذية إضافة إلى عمله الرقابي	نعم	لا
	% 9.1	% 90.9

أظهرت نتائج الاستبيان أن ما نسبته (90.9 %) لا يمارسون اعمال تنفيذية بجانب عملهم وهذا يتفق والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أنه لا يجوز للمدققين الشرعيين الداخليين القيام بأية أنشطة تشغيلية في مؤسستهم.(معيار الضبط رقم 3).

4. المهام والصلاحيات لفريق التدقيق الشرعي

جدول رقم (16) ترتيب المهام والصلاحيات التي يقوم بها فريق التدقيق حسب الأولوية

م	الفقرة	الترتيب
1	التحقق من أي نشاط أو منتج أو خدمة أو عقد جاري العمل به في البنك أنه مجاز من هيئة الرقابة الشرعية.	الثالث
2	مراجعة النماذج والعقود والاتفاقيات، وإجراءات تنفيذ العمليات، للتأكد من مطابقتها للقرارات الصادرة بشأنها.	الثاني
3	التأكد من التزام فروع البنك وإداراتها الداخلية والخارجية وشركاتها التابعة بالقرارات الشرعية، طبقاً للنماذج والعقود والاتفاقيات وإجراءات العمل المجازة من هيئة الرقابة الشرعية.	الثاني
4	مراجعة أدلة التعليمات وإجراءات العمل الصادرة من إدارات البنك، في ضوء قرارات هيئة الرقابة الشرعية.	الخامس
5	إعداد دليل التدقيق الشرعي وتحديثه دورياً	السادس
6	إجراء اللقاءات والحوارات مع إدارات البنك المختلفة لمناقشة الملاحظات الشرعية وتصويبها.	السادس
7	مراجعة الإعلانات عن منتجات البنك ومعاملاته، والمصادقة عليها قبل نشرها	الخامس
8	إعداد وتنفيذ خطط التدقيق الشرعي الدورية وإعداد تقارير بكل دورة تدقيق	الرابع
9	بث الوعي في الاقتصاد الإسلامي داخل البنك وخارجه، العناية باستفسارات عملاء البنك وموظفيه ومتابعة ما يثار من قبلهم بشأن صحة التنفيذ	الاول
10	الإجابة عن الأسئلة والاستفسارات الشرعية من عملاء البنك وموظفيه المتعلقة بمعاملات البنك ومنتجاته في ضوء الفتاوى والقرارات.	الثالث

أظهرت نتائج الدراسة أن من أهم المهام والصلاحيات التي يقوم بها المدقق الشرعي هو: " بث الوعي في الاقتصاد الإسلامي داخل البنك وخارجه، العناية باستفسارات عملاء البنك وموظفيه ومتابعة ما يثار من قبلهم بشأن صحة التنفيذ" ويأتي في المرتبة الثانية:" مراجعة النماذج والعقود والاتفاقيات، وإجراءات تنفيذ العمليات، للتأكد من مطابقتها للقرارات الصادرة بشأنها" وفي نفس المرتبة كذلك:" التأكد من التزام فروع البنك وإداراتها الداخلية والخارجية وشركاتها التابعة بالقرارات الشرعية، طبقاً للنماذج والعقود والاتفاقيات وإجراءات العمل المجازة من هيئة الرقابة الشرعية" والمرتبة الثالثة:" التحقق من أي نشاط أو منتج أو خدمة أو عقد جاري العمل به في البنك أنه مجاز من هيئة الرقابة الشرعية.".

مما سبق تبين أن دور المدققين الشرعيين في التوعية والإجابة على الاستفسارات الشرعية المتعلقة بتنفيذ العمليات ومراعاة الضبط الشرعي خلال تنفيذها، وهنا يبرز دور الرقابة الشرعية المصاحبة، وإن كانت ضرورية في سياق التطبيق العملي إلا أن دور التدقيق الشرعي يأتي بعد التنفيذ لمطابقة ما تم تنفيذه بما هو مقرر في الفتاوى والقرارات الشرعية كما أشارت الدراسة بعد ذلك في الفقرة الثانية والثالثة، ويأتي دور التدقيق للتأكد من أن الاجراءات وخطوات التنفيذ تمت وفق المعتمد.

كما أظهر المسح دور التدقيق في اكتشاف الاخطاء الشرعية وتقديم التوصيات اللازمة لمنع تكرار ذلك ومتابعة الجهات ذات العلاقة لتصويبها من خلال إعداد خطط التدقيق الشرعي الدورية والسنوية ورفعها إلى هيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية لرفع مستوى الالتزام الشرعي في المؤسسة.

خامساً: إجراءات التدقيق الشرعي

الفرضية الخامسة: يوجد لدى الجهة المناط بها مهمة التدقيق الشرعي الداخلي الاجراءات العملية والأدلة والمرجعية والآليات الواضحة التي تمكنها من ممارسة مهنة التدقيق بكفاءة وفعالية.

في إطار تحديد مدى التحقق من صحة فرضية الدراسة المذكورة ذكرت المعايير الصادرة عن الايوفي أنه يتعين على المدققين الشرعيين" ويتوجب على المراقبين والمدققين الشرعيين الداخليين أن يقوموا بجمع وتحليل وتفسير وتوثيق المعلومات لتأييد نتائج الرقابة الشرعية الداخلية، ويتم تحصيل المعلومات حول كافة الأمور المرتبطة بأهداف الرقابة الشرعية الداخلية ونطاق عملها وأن يشمل جمع المعلومات فحص المستندات، والفحص التحليلي والاستفسارات والمناقشات مع الإدارة، والملاحظات العامة. ويُعد المدقق الشرعي الداخلي الأوراق التي توثق عمل الرقابة الشرعية الداخلية، فيما يخص التقارير فيتعين على رئيس الرقابة الشرعية الداخلية مناقشة النتائج والتوصيات مع الأطراف الإدارية المناسبة قبل إصدار التقرير النهائي كتابيا وعند الانتهاء من عملية الرقابة الشرعية الداخلية يتعين على رئيس الرقابة الشرعية الداخلية إعداد تقرير كتابي ربع سنوي على الأقل يوقع من قبله موجهاً إلى مجلس الإدارة مع إرسال نسخة من التقرير إلى هيئة الرقابة الشرعية والإدارة. وأن يكون التقرير موضوعيا وواضحا وفي موعده. (معيار الضبط رقم 3) وقد تمت الإجابة على الفرضية من خلال النقاط التالية:

1- الاساليب الاحصائية المستخدمة من قبل فريق التدقيق:

جدول رقم (17) يظهر نتائج الاساليب الاحصائية المستخدمة في التدقيق الشرعي

الاسلوب المعتمد لدى فريق التدقيق الشرعي عند القيام بعملية التدقيق والمراجعة.	اسلوب الحصر الشامل	أسلوب العينة
	% 27.3	% 63.6

يظهر أن غالبية من يقوم بوظيفة التدقيق في المؤسسات المالية اليمنية يعتمد على أسلوب العينة بنسبة (63.6 %)، ونسبة (27.3 %) يستخدم اسلوب الحصر الشامل. وكلها أساليب معتمدة ومتعارف عليها في مجال التدقيق والمراجعة وفي مجالات اخرى متعددة وفق معايير وأساليب تنظم كيفية استخدامها إذ لا تُعد ضرورية عند تدقيق المؤسسات أو إجراء البحوث والتقارير، وكما بينت الدراسة استخدام اسلوب العينة لاعتبار صعوبة إجراء الحصر الشامل خصوصاً إذا كان عدد العمليات التي تقوم بها المؤسسة كبيرة وتحتاج الى عدد أكبر من المدققين الشرعيين، وبالتالي كان اللجوء إلى اسلوب العينة لدى المؤسسات هو الشائع ويعود في ذلك لسببين هما قلة القائمين على وظيفة التدقيق كما توصلت إليه الدراسة بأن نسبة (90.9 %) من المؤسسات لديها مراقب شرعي واحد يقوم بوظيفة التدقيق والسبب الآخر هو: زيادة حجم المعاملات مما يصعب إجراء المسح الشامل.

2- أنواع التقارير التي يصدرها فريق التدقيق في المؤسسة.

جدول رقم (18) يظهر أنواع التقارير التي يصدرها التدقيق الشرعي

ضع إشارة (√) أمام نوع التقرير الذي يصدره المدققين الشرغين في المؤسسة		
أنواع التقارير الميدانية التي يصدرها فريق التدقيق بالمؤسسة.	يومية مع كل عملية فور تنفيذها	
	شهرية	% 18.2
	ربع سنوية	% 18.2
	نصف سنوية	% 9.1
	سنوية	% 72.7
	أخرى أذكرها.....	

من خلال الجدول رقم (18) حصول التقارير السنوية على نسبة (72.7 %) بينما حصلت التقارير الشهرية والربعية الدورية على نسبة (18.2 %) والتقارير النصف سنوية على (9.1 %).

ترتبط دورية التقارير بدورية المراجعة والتي ركزت على المراجعة السنوية والتي تعتبر متطلب من المتطلبات الرسمية للتقارير السنوية لمدى التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة.

ويظهر القصور الواضح باستمرارية ودورية التقارير إذ يتضح تدني النسبة إلى (18.2 %) وضرورة مراجعة الخطة الزمنية لعملية التدقيق في المؤسسات المالية، وإعدادها في بداية السنة بشكل دقيق يضع إعتباراً لكل مجالات التدقيق وأنواع المنتجات والمعاملات. وقد أكدت المعايير كذلك أنه يتعين على رئيس فريق التدقيق إعداد تقرير ربع سنوي على الأقل يوقع من قبله ويرسل إلى مجلس الإدارة ونسخه منه إلى هيئة الرقابة الشرعية. (معيار الضبط رقم 3). إن دورية التقارير وانتظامها يبرز مدى قوة نظام الرقابة الشرعية الداخلية في المؤسسة، ودراسة المخاطر الشرعية التي قد تتعرض لها المنتجات والعمليات محل التدقيق. إن تراجع التدقيق الدوري والاعتماد على التقارير السنوية يعود إلى:

1. قلة فريق التدقيق الشرعي في المؤسسات محل الدراسة إذ لا يتجاوز عدد الفريق شخص واحد.
2. الوفاء بمتطلبات الجهات الرسمية الممثلة بالبنك المركزي والاعتماد على التقرير السنوي كتقرير يقوم بكل متطلبات التدقيق الشرعي.
3. توسع حجم عمليات التمويل والخدمات المصرفية التي تقوم بها بعض المؤسسات مما يصعب على المدقق الشرعي مواكبة التقارير في مواعيدها الزمنية.
4. وجود اختلالات لدى بعض المؤسسات في تكوين وتمكين فريق التدقيق الشرعي في المؤسسة واعتباره يحد من صلاحيات الادارة التنفيذية.

3- مرجعية التدقيق الشرعي في المؤسسة

جدول رقم (19) يظهر نتائج المرجعية الشرعية والاعتماد على دليل التدقيق

ضع إشارة (√) أمام المرجعية الشرعية المعتمدة للتدقيق الشرعي في المؤسسة		
المرجعية الشرعية للتدقيق الشرعي في المؤسسة.	فتاوى وقرارات الهيئة الشرعية للمؤسسة	% 90.9
	فتاوى المجامع الفقهية	% 81.8
	المعايير الشرعية الصادرة عن الأيوفي (AAOIFI)	% 81.8
	دليل إجراءات المنتجات المالية في المؤسسة	% 18.2
	التعليمات الصادرة عن البنك المركزي	%0
	أخرى أذكرها.....	
هل تتم عملية التدقيق من خلال دليل تدقيق شرعي معد مسبقاً لكل منتج أو نشاط يخضع للتدقيق ومن خلال برنامج تدقيق شرعي وأوراق واستمارات فحص معدة مسبقا ؟	نعم	لا
	% 36.4	% 63.6

أظهرت نتائج الاستبيان أن المرجعية الشرعية التي تستند إليها المؤسسات المالية هي قرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية بنسبة (90.9 %) حيث حصلت على المرتبة الأولى، يأتي في المرتبة الثانية المعايير الشرعية الصادرة عن الأيوفي (AAOIFI) بنسبة (81.8 %) وذلك في المواضيع التي لم تصدر بها هيئة الرقابة الشرعية قرارا أو التي توصي بالعمل به وفق ما نصت عليه تلك المعيار، بينما شكلت فتاوى المجامع الفقهية ودليل إجراءات المنتجات المالية في المؤسسة نسبة(18.2%).

وفي ضوء قراءة النتائج نجد أن الأساس المعتمد في المرجعية الشرعية هي فتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسة وكذا المعايير الشرعية وهذا يتطابق وما أرشد إليه قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم(177) بشأن دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال البنوك الإسلامية أن التدقيق الشرعي الداخلي يقوم على تطبيق الاجراءات اللازمة لضمان سلامة تطبيق قرارات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في جميع المعاملات التي تنفذها المؤسسة وذلك من خلال مراجعة الأدلة والإجراءات للتأكد من تنفيذ العمليات وفق فتاوى الهيئة، وكذلك معيار الضبط رقم (3) الصادر عن الأيوفي " أن مرجعية التدقيق الشرعي الداخلي هي الفتاوى والقرارات والإرشادات الصادرة عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمؤسسة أو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية العليا حيثما كان ذلك.

أما عن وجود دليل شرعي معد مسبقاً لكل منتج من المنتجات يتم من خلاله إجراء عملية التدقيق الشرعي فقد كانت إجابة (% 36.4) من عينة الدراسة تشير إلى وجود دليل معد مسبقاً، في مقابل (63.6%) تتم دون دليل معد مسبق، وفي هذا إشارة إلى أن وظيفة التدقيق الشرعي قطعت شوطاً بالاتجاه نحو المهنية، برغم أن أغلبية هذه المؤسسات تحتاج إلى الالتزام بما نصت علية معايير المراجعة من ضرورة إعداد دليل للتدقيق الشرعي يُحدد فيه الأهداف والسياسات والإجراءات والمسؤوليات وكل ما يتعلق بعملية التدقيق، ويجب اعتمادها من الإدارة العليا للبنك والهيئة الشرعية قبل القيام بعملية التدقيق الشرعي (معيار الضبط رقم3).

4- الملاحظات الشرعية وطرق تصنيفها وآليات التعامل عند حدوثها

جدول رقم (20) يظهر نتائج تصنيف الملاحظات التي يكتشفها المدقق

ضع إشارة (√) أمام تصنيف الملاحظات التي يكتشفها المدققين الشرغين في المؤسسة		
الملاحظات التي يتم اكتشافها من قبل فريق التدقيق الشرعي تصنف وفقاً للآتي:	ملاحظات متعلقة بضعف نظم الرقابة الشرعية الداخلية	% 18.2
	ملاحظات متعلقة بمخالفات القرارات الهيئة الشرعية	% 90.9
	ملاحظات تتطلب العرض على الهيئة الشرعية	% 9.1
	ملاحظات يتم إلغاؤها وتجنيب الأرباح	% 18.2
	أخرى أذكرها.....	

يظهر أن (90.1) من الملاحظات يرجع إلى مخالفة قرارات هيئة الرقابة الشرعية، وبلا شك أن هذه المخالفات سببها ضعف نظم الرقابة الشرعية الداخلية وإن كانت نسبته (18.2%) فقط، خصوصاً إذا استصحبنا قلة الكوادر العاملة في التدقيق الشرعي واقتصارها على المراقب الشرعي في أغلبها.

5- آلية التعامل مع المخالفات الشرعية عند حدوثها في المؤسسة.

جدول رقم (21) نتائج طريقة التعامل مع المخالفات الشرعية

ضع إشارة (√) أمام طريقة التعامل مع المخالفات الشرعية عند حدوثها من قبل المؤسسة		
يتم التعامل مع المخالفات الشرعية (لقرارات وفتاوى) الهيئة الشرعية عند حدوثها على النحو التالي:	العرض على هيئة الرقابة الشرعية	% 90.9
	العرض على الادارة العليا/ لجنة التدقيق	
	العرض على الادارة التنفيذية المباشر للتعديل والتصويب	% 9.1
	الغاء عقد العملية وتجنيب الارباح	% 18.2
	اعتماد مبدأ المساءلة والعقاب وتحمل المسئولية للجهة المتسببة.	% 18.2
	أخرى أذكرها.....	

أظهرت نتائج الدراسة أن التعامل مع المخالفات الشرعية عند حدوثها يتم عرضه على هيئة الرقابة الشرعية بنسبة(90.1%)، بينما أجاب (9.1%) بالعرض على الإدارة التنفيذية على أساس التصويب والتصحيح، في حين أن (18.2%) يتم الغاء عقد العملية وتجنيب الأرباح وكذلك اعتماد مبدأ المساءلة وتحمل المسئولية.

إن الطريقة المتبعة في المؤسسات المالية في العرض على هيئة الرقابة الشرعية يتطابق والاجراءات السليمة التي يجب أن تسلكه تلك المؤسسات، كما أن سلطة تجنيب الأرباح من صلاحيات هيئة الرقابة وتتخذ فيه القرارات الشرعية، ويقتصر دور التدقيق الشرعي على عرضها على الهيئة.

6- الجهات التي تتعامل مع تقرير التدقيق الشرعي في المؤسسة

جدول رقم (22) الجهات التي يوجه إليها تقرير التدقيق الشرعي

ضع إشارة (√) أمام الجهة التي يتم توجيه تقرير التدقيق الشرعي إليها		
توجيه تقرير التدقيق الشرعي.	مجلس الإدارة	% 36.4
	هيئة الرقابة الشرعية	% 45.5
	الادارة العليا مع نسخة لهيئة الرقابة الشرعية	% 18.2
	لجنة التدقيق	
	الجمعية العمومية	
	أخرى من فضلك أذكرها:	

تشير الدراسة في الجدول السابق أن نسبة (45.5 %) من التقارير يوجه الى هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسة، وأن نسبة (36.4 %) يوجه إلى مجلس الادارة بينما (18.2%) يوجه إلى الادارة العليا التنفيذية مع نسخة لهيئة الرقابة الشرعية.

مما سبق فإن توجيه تقارير التدقيق الشرعي وفقاً للمعايير الأصل يرسل منه نسخة إلى هيئة الرقابة الشرعية وإن تم رفعه إلى جهات أخرى وقد أظهرت الدراسة الالتزام برفع تقرير التدقيق الشرعي إلى هيئة الرقابة الشرعية.

7- آلية أرشفة الملاحظات والمتابعة التصحيحية لملاحظات تقارير التدقيق الشرعي

جدول رقم (23) ملاحظات التدقيق الشرعي وأرشفتها

يتم ارشفة الملاحظات وتوثيقها بسجلات مخصصة لذلك يتم تحديثها بصورة دورية	نعم	لا
	% 63.6	% 27.3

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة (63.6 %) لديهم سجلات، في حين أن نسبة (27.3%) لا يوجد لديهم سجلات منتظمة.

مما سبق فإن أغلب المؤسسات تقوم بأرشفة وتوثيق الملاحظات في سجلات مخصصة ومنتظمة لها ويتم تحديثه بما يستجد من حالات، وهذا يشير إلى مزيد من التنظيم والترتيب والمهنية لوظيفة التدقيق الشرعي.

8- الجهة التي تقوم بمتابعة تصحيح ملاحظات تقارير التدقيق الشرعي

جدول رقم (24) الجهة التي تقوم بمتابعة تصحيح ملاحظات التدقيق الشرعي

ضع إشارة (√) أمام الجهة التي تقوم بالمتابعة التصحيحية لملاحظات تقارير التدقيق الشرعي		
متابعة تنفيذ وتصحيح ملاحظات تقارير التدقيق الشرعي.	الرئيس التنفيذي / المدير العام	
	هيئة الرقابة الشرعية	% 27.3
	المر اقب الشرعي الدائم في المؤسسة	% 72.7
	لجنة التدقيق / المراجعة	
	إدارة الامتثال/ الالتزام	
	أخرى من فضلك أذكرها:	

بدارسة النتائج الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن الجهات التي تقوم بمتابعة الإدارة التنفيذية بتصحيح الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الشرعي هو المراقب الشرعي الدائم في المؤسسة بنسبة (72.7%)، وحازت هيئة الرقابة الشرعية على نسبة (27.3%).

ومن المعلوم أن الجهات التي قامت باكتشاف الاخطاء والاختلالات الشرعية تكون مسؤولة عن متابعة الجهات التنفيذية لتصويبها وعدم تكرارها، وكما توصلت الدراسة إلى أن الذي يقوم بمهنة التدقيق الشرعي هو المراقب الشرعي فإنه من المناسب أن يكلف بمتابعة تصويبها وعرض ذلك على هيئة الرقابة الشرعية.

سادساً: العو ائق والصعوبات التي تواجه التدقيق الشرعي

الفرضية السادسة: هناك صعوبات وعوائق تواجه مهنة التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن.

وللإجابة على هذه الفرضية وضعت الدراسة سؤالاً مفتوحاً لجميع المؤسسات التي شملها البحث لتدوين أهم الصعوبات والعوائق التي تواجه وظيفة التدقيق الشرعي، وقد أظهرت الدراسة صحة الفرضة حيث توصلت الدراسة إلى عدد من العوائق والصعوبات من وجهة نظر العينة محل الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (25) الصعوبات والعو ائق التي تواجهه وظيفة التدقيق الشرعي

من وجهة نظركم اذكر اهم العو ائق والصعوبات التي تواجه المدقق الشرعي في مؤسستكم:
تضارب التفسير أو الفهم للقرارات الشرعية
غياب النظم الإلكترونية المتخصصة في رصد الالتزام الشرعي
تداخل المهام بين الرقابة الشرعية والتدقيق الداخلي
التطور السريع في المنتجات المالية الإسلامية وعدم وجود أدلة تدقيق شرعي خاصة بكل منتج
التشريعات والقرارات التنظيمية غير المدروسة وعدم مو اكبتها للمعايير الدولية
اختلاف الممارسات البنكية في البنوك اليمنية لعدم وجود مرجعية شرعية تنظيمية عليا في الجمهورية اليمنية
ضعف التأهيل المهني والتدريب الفني لفريق التدقيق الشرعي في المؤسسة
قلة التعاون من قبل الإدارة التنفيذية مع القائمين على مهنة التدقيق وأحياناً مقاومة ذلك.
عدم الاهتمام بالمهام الموكلة الي مسئول التدقيق في المؤسسة المالية الاسلامية
عدم اعتماد او توفير الأجور والحو افز المناسبة لفريق التدقيق الشرعي مقارنة بالادارات الاخرى
ترى الإدارة أن التدقيق الشرعي فيه كلفة مالية وبالتالي لا تقوم باعتماد او بناء فريق متكامل حتى يسهل عليه التدقيق الشرعي لجميع المنتجات والخدمات والاستثمارات التي يقوم بها البنك في الوقت المناسب للتدقيق

من وجهة نظركم اذكر اهم العوائق والصعوبات التي تواجه المدقق الشرعي في مؤسستكم:
النظر الى وجود التدقيق الشرعي أو الى إدارة التدقيق الشرعي في البنك أنه متطلب قانوني فقط.
عدم الاهتمام بتوفيركادروفريق التدقيق الشرعي بما يتناسب مع حجم العمليات المصرفية في البنك
النظر الى المراقب الشرعي أو الى التدقيق الشرعي أنه مجرد واجهة يمكن للبنك العمل من خلالها كونه بنك إسلامي واكساب البنك الصبغة الاسلامية
ضعف الوعي بأهمية الصيرفة الإسلامية، وعدم الاقتناع بأنها أصبحت منافسة وذات جدوى فعالة في السوق لدى بعض القائمين على الإدارة التنفيذية في المؤسسة.

النتائج والتوصيات:

أولاً النتائج:

توصلت الدراسة في إطارها النظري والعملي إلى جملة من النتائج أهمها:

1. عدم تفعيل دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي اليمني من قبل الجهات الرسمية أو المؤسسات ذاتها في ممارسة مهام المراجعة والتدقيق الشرعي الداخلي في جميع المؤسسات محل الدراسة، وعدم تجسيد ذلك من خلال الأدلة والنظم الحاكمة لتلك المؤسسات.
2. غياب الإطار التنظيمي الناظم لوظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في جميع المؤسسات اليمنية التي تقدم خدمات مالية إسلامية حيث تبين أن (90.1%) من تلك المؤسسات لم تعتمد التدقيق الشرعي كجهة مستقلة ومنفصلة عن الإدارة التنفيذية،
3. الاكتفاء بدور هيئة الرقابة الشرعية أو المراقب الشرعي المقيم في ممارسة وظيفة التدقيق الشرعي حيث أظهرت الدراسة بأن (90.9 %) لديها مراقب شرعي دائم، وأن (81.8 %) منها يقوم بوظيفة التدقيق، ونسبة (9.1 %) تقوم به إدارة المراجعة التقليدية، وهذا لا يضمن حصول رقابة فعالة إذا ما تركت لها وحدها، لا سيما وأن التدقيق الشرعي يحتاج إلى خطط وبرامج وفق معايير وأنظمة معينة ووقت كاف لتنفيذها وهذا لا يتوفر للهيئة الشرعية ولا للمراقب الشرعي.
4. عدم وجود دور للمحاسب القانوني في التدقيق الشرعي الداخلي وذلك لتفضيل المؤسسة أن يكون التدقيق داخلي حيث تبين أن (% 90.9) من تلك المؤسسات لا يرغبون باي جهات خارجية تقوم بأعمال التدقيق الشرعي وأن (63.6 %) منهم يحرصون على عدم تداول المعلومات، وأن فريق التدقيق الشرعي الداخلي لديه المعرفة الكاملة بطبيعة المؤسسة وبيئة العمل فيها، كما أن (90.9 %) يرون أنه لا تتوفر لديهم المؤهلات المهنية اللازمة للقيام بمهنة التدقيق الشرعي وأن أغلب دور المحاسبة الخارجية لا يتوفر لديها المتخصصون الشرعيون ولا يوجد لديها إدارة مؤهلة بذلك.
5. أن هناك نسبة من المؤسسات تعمل في أطر غير واضحة وعدم وجود إجراءات معيارية لتعيين موظفي التدقيق الشرعي، وعدم الرغبة في تأهليهم مهنياً كما بينت الدراسة أن (27.3 %) يرون عدم رغبة إدارة المؤسسة في توسيع ودعم وظيفة التدقيق الشرعي.
6. قلة التخصصات المهنية و ضعف التأهيل والتدريب للقائمين بوظيفة التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية وعدم حصولهم على الشهادات المهنية وأن نسبة (63.6 %) لا يوجد لديهم شهادة المدقق الشرعي المعتمدة الصادرة عن الأيوفي واقتصار المؤسسة على المؤهل الشرعي في التعيين حيث بلغ نسبة الذين لديهم مؤهلات شرعية (54.5 %).
7. تدني عدد الموظفين الموكل إليهم القيام بوظيفة التدقيق الشرعي في جميع المؤسسات محل الدراسة حيث تبين أن نسبة (81.8 %) لا يتجاوز العدد شخص واحد هو المراقب الشرعي، حيث يرى (27.3 %) بأنه غير كاف بينما يرى (45.5 %) أنه كافي إلى حد ما. وهذا يعتمد على مدى اقتناع ادارة المؤسسة في تفعيل دور المراجعة والتدقيق الشرعي، وكذلك دور هيئة الرقابة الشرعية في ممارسة صلاحيتها واقناع الإدارة التنفيذية بوجود مدققين شرعيين داخليين أو التعاقد مع جهات خارجية.
8. وجود اختلافات في المرجعية التنظيمية والإدارية للتدقيق الشرعي في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية حيث تبين أن (% 36.4) تتبع المدير العام/ الرئيس التنفيذي و (27.3 %) تتبع هيئة الرقابة الشرعية بينما (18.2 %) يتبع مجلس الإدارة و(9.1 %) يتبع إدارة المراجعة التقليدية وهذا ينعكس سلباً على استقلالية وموضوعية والاداء الفكري لفريق التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسة وأيضاً عدم وضوح المكانة التنظيمية لوظيفة التدقيق الشرعي.
9. ترى ادارة المؤسسات المالية أن وظيفية التدقيق الشرعي تشكل عبئاً وإضافة تكاليف تشغيلية لموازنتها انعكس ذلك على تدني الدعم الكامل لفريق التدقيق حيث يحظى ما نسبته (36.4 %) على الدعم الكامل بينما (54.5 %) يحصل إلى حد ما على الدعم و(9.1 %) لا يوجد دعم، وهذا يتعارض وضرورة حصول المدققين الشرعيين على الدعم الكامل والمستمر من الإدارة ومجلس الإدارة كما حددت ذلك المعايير الدولية.

10. التزام فريق التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية بعدم ممارسة أي أعمال تنفيذية إضافة إلى عمله الرقابي.
11. يمارس فريق التدقيق الشرعي الداخلي المهام والصلاحيات الموكلة إلية وأن من أهمها: العناية باستفسارات عملاء البنك وموظفيه ومتابعة ما يثار من قبلهم بشأن صحة تنفيذ العمليات، و مراجعة النماذج والعقود والاتفاقيات، وإجراءات تنفيذ العمليات، للتأكد من مطابقتها للقرارات الصادرة بشأنها، وكذلك التأكد من الالتزام بالقرارات الشرعية، طبقاً للنماذج والعقود والاتفاقيات وإجراءات العمل المجازة من هيئة الرقابة الشرعية، وغيرها حسب ما ورد في الدراسة.
12. تتفاوت ممارسة إجراءات التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية من حيث الاعتماد على الأساليب الاحصائية والمرجعيات الشرعية ورفع التقارير السنوية وتصويب الملاحظات والاختلالات الشرعية وطرق الأرشفة والحفظ للبيانات والسجلات وغيرها.
13. تلتزم جميع المؤسسات المالية بإصدار تقرير تدقيق شرعي سنوي داخلي تعتمد عليه هيئات الرقابة الشرعية في إصدار تقريرها السنوي حيث بينت الدراسة ان نسبة (72.7 %) من تلك المؤسسات تعتمد على التقرير السنوي للتدقيق الشرعي بينما (18.2%) تعتمد التقارير الشهرية والربعية و(9.01%) تعتمد على التقارير النصفية، ويُعد الالتزام بالتقرير السنوي وفاء بالمتطلبات القانونية للجهات الرسمية.
14. تعتمد المؤسسات المالية في مرجعية التدقيق الشرعي بنسبة (90.01%) على فتاوى وقرارات الهيئة الشرعية للمؤسسة، وكذلك على المعايير الشرعية الصادرة عن الأيوفي ((AAOIFI بنسبة (% 81.8)، وهذا يتطابق وما ارشد إلية قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم(177) وكذا معايير الضبط الصادرة عن الأيوفي.
15. أظهرت المؤسسات المالية إمتثالا لإحكام الشريعة الإسلامية من خلال التعامل مع المخالفات الشرعية عند حدوثها حيث بينت الدراسة أن نسبة (% 90.9) من الملاحظات يتم عرضها على هيئة الرقابة الشرعية كما يتم تجنيب أرباح العمليات المخالفة وتعتمد مبدا المساءلة.
16. وجود عدد من الصعوبات والعوائق تواجه وظيفة التدقيق الشرعي من وجهة نظر الجهات الموكل إليها مهنة التدقيق الشرعي يأتي في مقدمتها تضارب التفسير أو الفهم للقرارات الشرعية، و تداخل المهام بين الرقابة الشرعية والتدقيق الداخلي، و ضعف التأهيل المهني والتدريب الفني لفريق التدقيق الشرعي في المؤسسة وأخرى نصت عليها الدراسة جدول (18).

التوصيات:

يمكن تلخيص التوصيات ذات الصلة بالموضوع وتبويبها على النحو التالي:

1- توصي الدراسة المؤسسات المالية التي تقدم خدمات إسلامية ممثلة في الجمعيات العمومية و مجالس الإدارة وهيئات الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية وأي جهات مسئولة فيها بالآتي:

- العمل على انشاء واستحداث إدارة تدقيق شرعي داخلي في كل مؤسسة تتمتع بالاستقلالية الكاملة عن الجهات الإدارية التي تشرف على مراجعتها، ولا مانع من أن يكون وحدة مستقلة أو قسم مستقل أو الاستعانة بمصادر خارجية للقيام بهذه الوظيفة مع مراعاة أن يكون فريق التدقيق الشرعي مؤهلا علمياً ومهنياً مستوفياً لمعايير الملاءمة والصلاحية التي تنص عليها المعايير الناظمة لها.
- تعزيز دور هيئة الرقابة الشرعية في تلك المؤسسات من خلال ممارستها للتمثيل النشط لدور أصحاب المصلحة في تعزيز الالتزام الشرعي والعمل على تحقيق معايير الحوكمة الشرعية وهياكلها التنظيمية بما يعزز الامتثال الشرعي في جميع المؤسسات.
- القيام بتأهيل العاملين المناط بهم وظيفة التدقيق الشرعي عملياً ومهنياً للحصول على الشهادات المهنية الدولية المتخصصة في ذلك من خلال الدورات التدريبية والعلمية وتوفير الموارد الكافية والفرص اللازمة لتمكين وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي من أداء واجباتها بكفاءة وفعالية.
- رفد المؤسسات بالأعداد الكافية ذات المهارة والخبرة للقيام بوظيفة التدقيق الشرعي الداخلي بما يتناسب وطبيعة نطاق العمل الذي يتطلب تغطيته من قبل فريق التدقيق، وحجم المؤسسة وتعقيد العمليات، وعدم الاقتصار على المراقب الشرعي بمفرده للقيام بوظيفة التدقيق الشرعي.
- ضرورة أن يحظى فريق التدقيق الشرعي بالدعم الكامل في جميع المؤسسات من قبل الإدارة العليا والتنفيذية في تلك المؤسسات بما يمكنه من القيام بجميع المهام والصلاحيات والوصول إلى جميع الوثائق والمستندات بدون قيود، ويكون لديهم اتصال مباشر ومنتظم مع جميع المستويات الإدارية وهيئة الرقابة الشرعية.
- الالتزام بالتقارير الدورية والسنوية للتدقيق الشرعي ورفعها إلى هيئة الرقابة الشرعية لمراجعتها والافصاح عن أي مخالفات أو تجاوزات من قبل إدارة المؤسسة وتضمينها التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية، وفق سياسة نشر متبعة توفر القدر الكافي لاطمئنان اصحاب المصلحة والعملاء والجهات الرسمية أن المؤسسة تقوم بما يجب في تحقيق الالتزام الشرعي.

2- توصي الدراسة الجهات الرسمية ممثلة بالبنك المركزي اليمني بالآتي:

- العمل على تشجيع إنشاء مكاتب تدقيق شرعي خارجي على غرار مكاتب المحاسب القانوني الخارجي وعمل الضوابط الإجرائية اللازمة لذلك، وادراج التدقيق الشرعي الخارجي كمتطلب من متطلبات التقارير المالية السنوية للمؤسسات المالية الإسلامية على أن يتم رفع نسخة من التقارير إلى الجهات الرسمية والإشرافية.
- تحديث مبادئ حوكمة الرقابة الشرعية والأطر الناظمة لعملها وفق المعايير والمرجعيات الدولية وإصدار الأدلة والاجراءات لجميع المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في اليمن بما يتلاءم والوضع القانوني لتلك المؤسسات وما تمليه وظائف البنك المركزي من ممارسة الإشراف الفعال والمتابعة والتقييم المستمر.
- العمل على إنشاء قسم خاص ومستقل في التنفيش والتدقيق الشرعي في البنك المركزي اليمني يقوم بمراقبة وتدقيق مدى الالتزام الشرعي للمؤسسات المالية ورفع التقارير إلى الجهات ذات العلاقة سواء كانت هيئة شرعية مركزية بالبنك المركزي او هيئة الرقابة الشرعية بالمؤسسة.
- إصدار شهادات مهنية متخصصة معتمدة ومرخصة من قبل البنك المركزي والجهات ذات العلاقة في التدقيق الشرعي وبرامج المصرفية الإسلامية بصفة خاصة وتشجيعها، ودعم مراكز التدريب المتخصصة في ذلك لإعداد برامج تدريبية ذات جودة عالية.
- العمل على إدراج موضوعات ومقررات الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي ضمن الخطط الدراسية الجامعية والعليا بالتنسيق مع وزارة التعليم والبحث العلمي.

3- توصي الدراسة الباحثين والمتخصصين في المالية الإسلامية بإجراء الدراسات المعمقة والبحوث العملية المتخصصة بالحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية ودورها في تعزيز الاستقرار المالي والتنظيمي لتلك المؤسسات، وأثر ذلك في زيادة الربحية واستقطاب الموارد والمدخرات.

المراجع:

- ابن منظور (1414ه). لسان العرب ، دار صادر بيروت ، ط3 ، 1414ه ، ج8.
- أبوغدة، عبدالستار. و مشعل، عبدالباري.(بدون) برنامج المراقب والمدقق الشرعي. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .
- أحمد بن فارس.(1979م.) معجم مقاييس اللغة، دار الفكر تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج3، ص262م. 1399ه.
- البنك المركزي اليمني (2013) دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية.
- الترمذي (2009) " الجامع الكبير. سنن الترمذي"، أبواب الفتن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ج4 رقم الحديث، دار الرسالة العالمية، ط:1، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م المكتبة الشاملة.
- الجاسر، مطلق جاسر مطلق (2009). التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية. ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر شورى للتدقيق الشرعي الأول 9 جمادي الأول1430ه الموافق4 مايو.
- الجوهري (1979). مختار الصحاح ، دار العلم للملايين ، بيروت، الطبعة الثالثة، ج1، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار .
- السرحي، لطف (2020)، : تقييم واقع الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية وتطويرها في اليمن ، بحث منشور بمجلة الآداب، مجلة علمية فصلية محكمة ، تصدرها كلية الآداب جامعة ذمار، العدد 15 شهر يونيو.
- السيوطي، جلال الدين (2005). جمع الجوامع المعروف بـ "الجامع الكبير". الأزهر ط2، 1426ه ، ج5 . رقم الحديث ٧٨ /١٤١١٢، ص11. المكتبة الشاملة
- الشائبي، محمد على. والمحروق، محمد الطاهر(2025)، واقع تطبيق التدقيق الشرعي الداخلي وسبل تحسينه في المصارف الإسلامية الليبية. مجلة القرطاس المجلد الثاني، العدد السادس والعشرون، مارس 467-483
- الشاعر، سمير (2015).أثر التدقيق الشرعي في تعزيز بيئة الحوكمة الشرعية. بحث مقدم للمؤتمر الخامس للتدقيق الشرعي تعقده شركة شورى للاستشارات الشرعية، البحرين بين 20 - 21 / 4 / 2015.
- الصلاحين، عبد المجيد.(2010م)، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ليبيا. للفترة من26- 28 إبريل.
- الضرير، صديق محمد الأمين (2001). الهيئات الشرعية تأسيسها أهدافها واقعها ، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للهيئات الشرعية البحرين . أكتوبر.
- الفزيع ، وآخرون (بدون تاريخ). أساسيات الرقابة والتدقيق الشرعي على المؤسسات المالية الإسلامية دراسة تطبيقية عملية في ضوء تعليمات الجهات الرقابية في دولة الكويت.

- الفيروزآبادى، محمد بن يعقوب (2005م). القاموس المحيط. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط8، ج1.
- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي.(بدون). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. المكتبة العلمية – بيروت، ج1.
- القرضاوي، يوسف (2000). تفعيل آليات الرقابة على العمل المصرفي. ندوة البركة التاسعة للاقتصاد الإسلامي.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر(1964). الجامع لأحكام القرآن. دار الكتب المصرية – القاهرة، ط2، 1384هـ - 1964 م، ج9.
- الكردي، أحمد الحجي (2009).هيئات الفتوى والرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية ، بحث مقدم لمؤتمر المصارف الإسلامية الواقع والمأمول المنعقد بدبي للفترة من 7 – 10 جمادى الآخرة 1430 هـ الموافق 31- 3 يونيو.
- الماوردي، علي بن محمد (بدون تاريخ).الأحكام السلطانية. دار الحديث – القاهرة.ج1.
- المناوي (1990). التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت-القاهرة، ط1، 1410هـ-1990م ، ج1.
- الناهض، عبدالعزيز وصوالحي، يونس.(2018). دراسة وتحليل تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، مجلة الاسلام في أسيا، 15 (2).
- النفيسه، عبدالرحمن بن عبدالعزيز (1445ه)، الرقابة الشرعية على بدائل المشتقات المالية، دار سليمان الميمان للنشر والتوزيع، ط ا.
- بن داود الحنبلي الصالحي. عبدالرحمن بن أبي بكر(1996م). الكنز الأكبر من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق. مصطفى عثمان صميدة.
- بنك الكويت المركزي.(2016) تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية
- بو هراوة، سعيد و بوكروشة، حليمة. (2015). حوكمة المؤسسات الإسلامية: تجربة البنك المركزي الماليزي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 2، 105-120.
- جاسر، محمد عمر (2009). التدقيق الشرعي الخارجي. ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الأول للتدقيق الشرعي، للفترة 9 جمادى الأولى 1430 هـ الموافق 4 مايو، المنعقدة في دولة الكويت، موسوعة شورى.
- حمد، عاصم أحمد (2015). التدقيق الشرعي المبني على المخاطر. ورقة عمل منشورة و مقدمة إلى المؤتمر الخامس للتدقيق الشرعي بتاريخ 1-2 رجب 1436هـ الموافق 20 -21 إبريل 2015م. موسوعة شورى.
- سعيد بوهراوه ، فارس جعفري (2019). اعتماد منهجية (*COSO*) في التدقيق الشرعي. ورقة مقدمة لمؤتمر شورى الثامن للتدقيق الشرعي المنعقد في مسقط عمان للفترة من 6-8 اكتوبر 2019م.
- صحيح مسلم (1334ه). الجامع الصحيح "صحيح مسلم"، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان وأن الإيمان يزيد وينقص، ج/1 رقم الحديث (49)، دار الطباعة العامرة – تركيا. المكتبة الشاملة.
- عبدالمعطي، محمد فداء الدين(1994) نحو معايير للرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، مجلة بحوث في الاقتصاد الإسلامي.
- عطية، عبدالله (2016). مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والامتثال الشرعي بين النظرية والتطبيق، ورقة بحث مقدم إلى المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي بتاريخ 7 إبريل .تركيا.
- عيسى، موسى آدم (2002). تطوير اساليب الرقابة الشرعية الداخلية في المصارف الإسلامية.
- عيسى، موسى آدم (2013). التدقيق الشرعي ومساهمته في التقليل من مخاطر الاستثمار، ورقة بحثية إلى مؤتمر شورى للتدقيق الشرعي الرابع 18 -19 ذي الحجة 1434هـ الموافق 23-24 اكتوبر.
- لخضر، مرغاد، وصليحة، جعفر(2018). واقع الحوكمة في البنوك الإسلامية(دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية) ، مجلة المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، (5).
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية (2009). المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية التي تقدم خدمات مالية إسلامية.
- مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي مكة المكرمة.(قرار رقم: 21(5/5)
- محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنيبي.(1988م). معجم لغة الفقهاء، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 2، 1408 هـ، ج1.
- محمد عمر الجاسر (2009). التدقيق الشرعي الخارجي، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الاول للتدقيق الشرعي دولة الكويت 4 مايو.
- مشعل، عبد الباري.(2015). إطار المفاهيم و الحوكمة والرقابة والتدقيق والمراجعة، بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع عشر للهيئات الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنعقد في البحرين.
- مشعل، عبدالباري (2013). برنامج التدقيق الشرعي على شركات التأمين الإسلامي الحلقة الأولى. مقالات في التأمين الإسلامي، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية.
- مشعل، عبدالباري (2015). حقيبة تقنيات الرقابة والتدقيق الشرعي، شركة رقابة للتدقيق الشرعي والاستشارات المالية الإسلامية.
- مشعل، عبدالباري (2021). دور التدقيق الشرعي الداخلي في تعزيز الحوكمة والالتزام الشرعي في البنوك الإسلامية، بحث منشور بمجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني.

- مصطفى، مصطفى إبراهيم محمد (2012). نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الاسلامي، الجامعة الامريكية المفتوحة، مكتب القاهرة، قسم الاقتصاد الإسلامي.
- منصور على القضاة (2019)، اعتماد منهجية (COSO) في التدقيق الشرعي الداخلي، مؤتمر شورى الثامن للتدقيق الشرعي للفترة من 16-18 أكتوبر.
- موسى آدام (2002). تطوير أساليب الرقابة الشرعية الداخلية في المصارف الإسلامية . بحث منشور. ص 8.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2015). معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات، معيار الحوكمة رقم (1) .
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2015). معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات، معيار المراجعة رقم (4).
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2015). معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات، معيار الحوكمة رقم (3).
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (بدون). برنامج المراقب والمدقق الشرعي.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2015). معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات، معيار الحوكمة رقم (3).
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2018). مسودة معيار التدقيق الشرعي الداخلي رقم (11).
- يس، سفيان ميسرة (2019)، واقع التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية العمانية، بحث مقدم الى مؤتمر شورى الثامن للتدقيق الشرعي، للفترة من 6- 8 أكتوبر.

المراجع باللغة الانجليزية:

- *Bank Negara Malaysia(2019). Shariah Governance. P18*
- Al-Shurafa&Che Abdullah&Bin Noordin(2022). External Shari'ah Audit and its Relationship to the Elements of Shari'ah Governance: A Comparative Analytical Study. International Journal of Al-Turath In Islamic Wealth And Finance, Vol. 3 No. 2 (2022) 44-79.
- AAOIF, (2018).Governance Standard for Islamic Financial Institutions No. 10. Shari'ah compliance and fiduciary ratings for Islamic financial institutions.
- Al-Shurafa&Che Abdullah&Bin Noordin(2022). External Shari'ah Audit and its Relationship to the Elements of Shari'ah Governance: A Comparative Analytical Study. International Journal of Al-Turath In Islamic Wealth And Finance, Vol. 3 No. 2 (2022) 44-79.
- Hasan, Z.(2011). Shariah Governance in Islamic Financial Institution in Malaysia, GCC Countries and The UK(Durham PHD Theses). Durham University. UK.
- ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT.(2023).p.11.
- *Almanseer, M.,(2017).How Islamic Finance Mitigate Financial Crises, Journal of Internet Banking and Commerce, vol. 22, no. S8.*
- Hisham Yaacob1 & Nor Khadijah Donglah2*(2012). Shari'ah Audit in Islamic Financial Institutions: The Postgraduates' Perspective. International Journal of Economics and Finance; Vol. 4, No. 12;*
- *Nur Laili Ab Ghania, Noraini Mohd Ariffinb and Abdul Rahim Abdul Rahman (2022). EFFECTIVENESS OF INTERNAL SHARI AH AUDITFUNCTION IN MALAYSIAN ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS. International Journal of Economics, Management and Accounting* 30, no. 2 (2022): 311-347.

  https://www.almaany.com /